(النسخة العربية المطبوعة) ISSN ٢٠٥٠-٣٧٣٣

كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ - الإصدار ١١

برنامج الوجبات المدرسية في قيرغيزستان

إطار عمل النتائج المشتركة للصومال

اليمن: تعزيز قدرات العلاج المنقذ للحياة

NUTRITION EXCHANGE

التبادل الغذائي

ENN

شبكات البرلمانيين في غرب أفريقيا

التقزّم في إندونيسيا: نشر الوعي على مستوى المحافظات والأقاليم

شبكات حركة توسيع نطاق التغذية SUN في الولايات الهشّة والمتضررة من النزاع

النسخة العربية

المحتويات

٣ الافتتاحية

٤ مواضيع عالمية

٤ تسليط الضوء لتحفيز العمل على مسائل التغذية
٤ مؤشر رأس المال البشري
٥ تعزيز المرونة المناخية
٥ العمل على تعزيز الحقّ في الحصول على الغذاء
٦ عدم إهدار ما يمكن توفيره
٦ ما الجديد في «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN؟

٨ المقالات الأصلية

٨ الوقاية من التقزّم في إندونيسيا: نشر الوعي على مستوى المحافظات والأقاليم
١٠ العمل معاً من أجل التغذية: التغيرات في وزارتي الصحة والزراعة في كينيا
١٢ إنشاء شبكات للبرلمانيين من أجل التغذية في غرب أفريقيا
١٥ إنشاء شبكات حركة توسيع نطاق التغذية SUN في الولايات الهشّة والمتضررة من النزاع
١٨ توسيع نطاق التغذية وتحسينها في برنامج الوجبات المدرسية في مدارس قيرغيزستان
٢٠ وضع إطار عمل للنتائج المشتركة من أجل التغذية في الصومال
٢٢ تعزيز القدرات على مستوى المحافظات والأقاليم في اليمن من أجل توفير علاج ينقذ الحياة
٢٤ تنسيق التغذية في مالي: مقابلة مع مسؤول الاتصال والتنسيق لدى حركة توسيع نطاق التغذية
٢٦ آليات تنسيق التغذية: ما هي الأمور والأسباب والحيثيات
٢٨ برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية: التزامات البرازيل والإكوادور وإيطاليا

٣٠ الموارد والتحديثات

٣٠ أدوات متوفرة مباشرة على الإنترنت
٣١ مستجدات "حركة توسيع نطاق التغذية": اتجاهات جديدة للعامين 2019-2020 وما بعدهما

تتقدم «شبكة التغذية في حالات الطوارئ» ENN بالشكر لمكتب اليونيسف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في بنما، والمكتب الإقليمي لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن لإسهامهما في نشر النسختين الإسبانية والعربية من هذه النشرة.

والشكر موصول أيضاً لأعضاء فريق إدارة المعرفة في «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN KM لإسهاماتهم في هذا العدد، بمن فيهو أخصائيات إدارة المعرفة الإقليمية (RKMS) أمباركا يوسوفاني، وليليان كارانيا، وتشارولاتا بانيرجي، واللاتي حظين بدعم من توي سوينن ونتالي سيشنز (منسقتي فريق إدارة المعرفة العالمي في «شبكة التغذية في الطوارئ»)، والمدوّنة الصوتية لنشرة «تبادل التغذية» جوناه كلين (منتجة المحتوى الرقمي) وأزاريا مورغان (مساعدة المشروع).

الغلاف الأمامي: ورشة تدريبية للأمهات النازحات داخلياً والتي وصلن حديثاً إلى مخيم كانسيل في دولو؛ برنامج الأغذية العالمي/كبير دهان .
الغلاف الخلفي: فتاة نازحة داخلياً في أحد أسواق مخيم كاباسا للنازحين في دولو، الصومال، برنامج الأغذية العالمي/سايكات موجومدر

Save the Children: Myanmar©

ما هو «تبادل التغذية»؟

«تبادل التغذية» هو مطبوعة تصدر عن شبكة التغذية في الطوارئ ENN، وتحتوي على مقالات قصيرة وسهلة القراءة عن تجارب ودروس برامج التغذية من الدول التي تنوء تحت ثقل سوء التغذية وتلك التي هي عرضة للأزمات. تُعطى أولوية النشر للمقالات المكتوبة بأقلام محلية. كما تلخّص أيضاً الأبحاث وتوفّر المعلومات حول الإرشاد والتوجيه، والأدوات، والدورات التدريبية المقبلة في التغذية والقطاعات ذات الصلة.

وتتضمن مطبوعة «تبادل التغذية» مقالات أساسية، ومعلومات محدَّثة حول المرجعيات، والسياسات التوجيهية، والأدوات، والتدريب، والأنشطة والأحداث. وهي متوفرة باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية.

كم مرة تصدر هذه النشرة؟

«تبادل التغذية» نشرة نصف سنوية مجانية متوفرة بنسخة ورقية بالإنجليزية والفرنسية، وبنسخة إلكترونية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية.

كيف يتمّ الإشتراك فيها أو إرسال المقالات؟

للاشتراك في «تبادل التغذية»، زوروا الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ennonline.net/nutritionexchange

يقلّل الكثير من الناس قيمة تجاربهم الشخصية وكيف أن مشاركتها قد تفيد الآخرين الذين يعملون في ظروف مشابهة. وتهدف «شبكة التغذية في الطوارئ» إلى توسيع دائرة الأشخاص، والوكالات، والحكومات التي تساهم في المواد التي تنشر في «التبادل الغذائي».

تبدأ الكثير من المقالات التي ترونها في «التبادل الغذائي» كنقاط رئيسية عامة يتشاركها الكاتب معنا. سوف يساعدكم فريق التحرير ويساندكم في كتابة أفكاركم على الورق وتحويلها إلى مقالة صالحة للنشر.

كخطوة بداية، ما عليكم سوى مراسلة «كارمل» و«جوديث» على العنوان الإلكتروني التالي:
carmel@ennonline.net و **Judith.Hodge@ennonline.net** ووضع أفكاركم ونتطلع لاستقبال مقالاتكم ونشرها في العدد ١٢ من «تبادل التغذية»، لذا يرجى منكم التواصل معنا.

تمّ إصدار هذا العدد من نشرة «تبادل التغذية» بتمويل من «وكالة الإغاثة البريطانية» UK aid من حكومة المملكة المتحدة، وبرنامج «أيريش آيد» Irish Aid. إن الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة في هذه النشرة يتحمل مسؤوليتها المؤلف (المؤلفون) ولا تمثل أو تعكس بالضرورة سياسة حكومة المملكة المتحدة أو برنامج آيريش آيد.

UKaid
from the British people

Irish Aid
Rialtas na hÉireann
Government of Ireland

كلمة التحرير

على الرغم من عدم تخطيطنا لمحور محدد في العدد ١١ من نشرة «تبادل التغذية»، إلا أن مواضيع مشتركة (ومتكررة) برزت من خلال المقالات القُطرية: كيف يمكن تحقيق تنسيق فعّال للتغذية في مختلف السياقات مع أطراف رئيسية مختلفة ذات علاقة ومن خلال آليات متنوعة. من الواضح أن هذا الموضوع هو محل اهتمام مشترك بين الدول التي جاءت منها المقالات، وكثير من هذه الدول جزء من حركة توسيع نطاق التغذية SUN. لقد مضت بضع سنوات منذ قيل لأول مرة إن سوء التغذية «عمل يهمّ الجميع وليس مسؤولية أحد بعينه». ونلاحظ من المقالات في هذا العدد استجابة أكثر تنسيقاً تلوح في الأفق للتصدّي للمشكلة على جميع المستويات - من المستوى العالمي إلى المستوى المجتمعي.

ويمكن أن يشكل الحوار على المستوى الوطني نقطة انطلاق جيدة لوضع التغذية على أجندة التنمية القُطرية. وليس هناك سياق عمل حيوي أكثر بشكل جماعي من سياق الدول التي تواجه أزمة متفاقمة وطويلة الأمد. ويُظهر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٨)، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن معدلات المجاعة العالمية قد ارتفعت للسنة الثانية على التوالي، من ٨٠٤ ملايين شخص في العام ٢٠١٦ إلى حوالي ٨٢١ مليون شخص في العام ٢٠١٧، إذ يعتبر النزاع المسبب الرئيسي وراء تأجيج هذا الارتفاع. وهناك أمثلة على التقدّم المُحرز في الصومال في ظل وضع إطار عمل للنتائج المشتركة للتغذية مؤخراً. وانطوى ذلك على الجمع بين الأطراف الرئيسية ذات العلاقة من عدة قطاعات للعمل معاً على وضع خطة وطنية للتغذية محددة التكاليف. ومع أنه لا تأتينا إلا قصص قليلة إيجابية من اليمن، إلا أننا نتناول تعاوناً بين الجهات الشريكة المحلية لتقديم خدمات علاجية تنقذ حياة للأطفال في محافظة الحُديدة.

وتتمثل المرحلة المقبلة في وضع التزامات وسياسات على مستويات عليا تتسلسل إلى المستويات الأدنى. وهنا تقتدي الدول والحكومات بالأمثلة الناجحة على تنفيذ برامج تغذية ناجحة على مستوى المحافظات والأقاليم. وفي إندونيسيا، تركز الجهود التي تهدف إلى تسريع عملية تنفيذ برنامج التغذية المتكامل على نوع من أنواع «التدريب» على حالات التقزّم لمناصرة زيادة الإنفاق على قطاع التغذية والقطاعات ذات العلاقة في ١٦٠ محافظة بين أكثرها حرماناً من الخدمات.

وتشكل شبكات حركة توسيع نطاق التغذية، مثل المجتمع المدني والأمم المتحدة والمشاريع التجارية، ميزة من ميزات الهيكلية العالمية والقُطرية للحركة. ويركز تقرير حول عملية تحديد وجدولة لشبكة حركة توسيع نطاق التغذية، وهي عملية مأخوذة من ١٧ دولة من الدول التي تركز عليها «شبكة التغذية في الطوارئ»، على إنشاء شبكات لحركة توسيع نطاق التغذية وإبقائها في أي سياق ينطوي على أزمات. ومن شأن هذا أن يبيّن ما يمكن تحقيقه، وكذلك تسليط الضوء على بعض التحدّيات المتفردة التي يمكن لهذه الدول مواجهتها.

غالباً ما يشكل مسؤول الاتصال والتنسيق القُطري لحركة توسيع نطاق التغذية الركيزة الأساسية في هيكلية التغذية التي توحّد الأطراف الرئيسية والشبكات ذات العلاقة. وتستكشف مقابلة أُجريت مع مسؤول الاتصال والتنسيق القُطري لحركة توسيع نطاق التغذية في مالي دوره ودور خلية تنسيق التغذية التي تم تشكيلها بعد انضمام مالي إلى حركة توسيع نطاق التغذية.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (حيث عدد الدول الأعضاء في حركة توسيع نطاق التغذية أقل من المناطق الأخرى)، يمكن أن تشكل آليات تنسيق التغذية وسيلة قابلة للتكييف لتوسيع نطاق الجهود المبذولة للتصدّي لكافة أشكال سوء التغذية، وليس فقط تدخلات التغذية في حالات الطوارئ. إن التعيينات والآليات القائمة بين القطاعات وبين وزارتي الصحة والزراعة في كينيا، بما فيها تأسيس إدارة للتغذية الزراعية في وزارة الزراعة ومجموعات العمل الفنية المشتركة، تعبّر عن الجهود التي تبذلها الحكومة لمواءمة أنشطتها على مستوى جميع الجهات الرئيسية متعددة القطاعات وتنسيقها بفعالية أكبر.

وفي مقالة أخرى من غرب أفريقيا، تركز المقابلات التي أجريت مع برلمانيين في تشاد وبوركينا فاسو على الفرص المتاحة لتفعيل جهود المناصرة التي تبذلها مجموعة الأطراف الفاعلة هذه. وتصف هذه المقالة كيف يمكن للبرلمانيين توفير رابط مباشر مع المجتمعات المحلية من خلال التفاعل مع ناخبيهم، لكن من شأن الدوائر السياسية وتغيير البرلمانيين الحدّ من أثر واستدامة شبكات البرلمانيين. إن تحقيق تقدم على صعيد التغذية ليس «فوزاً» سياسياً سريعاً، وهو ما تقرّ به المبادرات طويلة الأمد، مثل برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، والذي وضعت دول مثل البرازيل والإكوادور وإيطاليا التزامات رسمية تجاهه.

وأخيراً، تُعتبر المجتمعات المحلية ركيزة الجهود التي ترمي إلى تعزيز وتحسين أثر التغذية في برنامج الوجبات المدرسية في قيرغيزستان. وفي نهاية المطاف، هؤلاء هم الأشخاص الذين تسعى جميع الجهات المشاركة في توسيع نطاق التغذية للوصول إليهم من خلال السياسات والبرامج متعددة القطاعات.

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونرجو منكم مشاركتنا قصصكم لنشرها في العدد ١٢ من «تبادل التغذية»!

كارمل دولان، محررة مشاركة في «تبادل التغذية»
(carmel@ennonline.net)
جوديث هودج، محررة مشاركة في «تبادل التغذية»
(Judith.Hodge@ennonline.net)

نتالي شيشنز (منسقة فريق إدارة المعرفة العالمي)
تشارولاتا بانيرجي (فريق خدمات إدارة المعرفة الإقليمي)
أمباركا يوسوفاني (فريق خدمات إدارة المعرفة في منطقة غرب أفريقيا)
ليليان كارانجا (فريق خدمات إدارة المعرفة في منطقة شرق أفريقيا)

معلومات عن «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN

تتيح «شبكة التغذية في الطوارئ» التعلّم وإيجاد شبكة علاقات لبناء قاعدة أدلة لوضع برامج التغذية .

ينصبّ تركيزنا على المجتمعات التي تعاني من الأزمات وحيث يكون نقص التغذية مشكلة مزمنة . ونسترشد في عملنا بما يحتاج إليه الممارسون للأداء بكفاءة.

- نرصد ونتبادل خبرات الممارسين من خلال نشراتنا ومنتدى نقاش en-net المتاح مباشرة على الإنترنت.
- نقوم بتنفيذ أبحاث ومراجعات في الحالات التي تفتقر إلى أدلة قوية.
- نلجأ إلى المناقشة الفنية في حالات عدم التوافق.
- وندعم عمليات القيادة والإشراف في التغذية على مستوى العالم.

تسليط الضوء لتحفيز العمل على مسائل التغذية

يُظهر تقرير التغذية العالمي ٢٠١٨ أن عبء سوء التغذية ما زال كبيراً على نحو غير مقبول وأن التقدّم المُحرز حتى تاريخه ليس كافياً. وهذه المشكلة تؤثر على جميع الدول في العالم، وتؤدي إلى تراجع في التقدم المُحرز على صعيد العمل الإنساني أينما كان. مع ذلك، يبيّن التقرير أيضاً أننا لم نكن في أي وقت مضى مهيئين كما نحن اليوم للقضاء على مشكلة سوء التغذية بجميع أشكالها.

البيانات التي يعرضها التقرير بيانات مثيرة: سوء التغذية هو المسبب الرئيسي المسؤول عن الأمراض الصحية أكثر من أي مسبب آخر. يواجه الأطفال دون سنّ الخامسة أعباءً متعددة: يعاني ١٥٠,٨ مليون طفل من التقزّم و٥٠,٥ مليون من الهُزال، كما يعاني ٣٨,٣ مليون منهم من الوزن الزائد. علاوة على ذلك، وصلت معدلات الوزن الزائد والسُمنة بين البالغين إلى مستويات قياسية مع ٣٩٪ من البالغين مصابين بالوزن الزائد أو السُمنة، في حين أن معدلات السُمنة بين اليافعين واليافعات في تزايد.

مع ذلك، يشير تحليل التقرير إلى وجود خطوات هامة يتم اتخاذها للتصدّي لمشكلة سوء التغذية. وعلى المستوى العالمي، هناك انخفاض في نسبة التقزّم بين الأطفال وانخفاض طفيف في النساء اللاتي يعانين من الوزن المنخفض. وهناك دول كثيرة تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق غاية واحدة على الأقل من الغايات التي وضعها المجتمع العالمي لتتبع التقدم المُحرز على صعيد وضع التغذية بحلول العام ٢٠٢٥.

لذا، لدينا ما يجعلنا نشعر بالتفاؤل. لم يكن المجتمع العالمي والأطراف الرئيسية الوطنية ذات العلاقة فيما مضى أفضل حالاً من المرحلة الحالية لجهة تحقيق نتائج جيدة على صعيد التصدّي لسوء التغذية. ولم نكن في أي وقت مضى نملك هذا القدر من المعرفة حول ما يجب القيام به لتحقيق التقدم المرجو، والتحسينات التي يتم تحقيقها على صعيد البيانات تساعد على رفع مستوى فهمنا لطبيعة عبء سوء التغذية. ونحن الآن مهيّئون ومستعدون أكثر من أي وقت مضى لتوجيه وتحفيز إحداث تغيير حقيقي وتحسين مستوى قدرتنا على رصد التقدّم المُحرز في مجال تحقيق الغايات الطموحة.

ويدعو تقرير التغذية العالمي ٢٠١٨ العالم إلى اغتنام فوري لفرصة التواجد على المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على سوء التغذية بكافة أشكاله بحلول العام ٢٠٣٠. ويركز على ضرورة التحرّك العاجل في خمسة مجالات:

- كسر حالة الانعزال والعمل بشكل مشترك لمعالجة مشكلة سوء التغذية.
- إعطاء الأولوية للبيانات الضرورية والاستثمار فيها وامتلاك القدرة على استخدامها.
- توسيع نطاق التمويل المتوفر للتغذية - التنوّع والابتكار للبناء على التقدم المُحرز سابقاً.
- تحفيز العمل على ترسيخ أنظمة غذائية صحية - التعاون بين الدول لمعالجة هذه المشكلة العالمية والشاملة.
- وضع وتنفيذ التزامات أفضل لإنهاء سوء التغذية - ستكون هناك ضرورة لوضع نهج طموح وتحويلي لتلبية غايات التغذية العالمية.

يُعتبر تقرير التغذية العالمي النشرة الأولى على مستوى العالم التي تتناول وضع التغذية في جميع أنحاء العالم. وهو بمثابة أداة لتقييم الوضع العالمي للتغذية - على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري بحسب الدولة - وعلى صعيد الجهود المبذولة لتحسينه. والتقرير يتتبع التقدم المُحرز على صعيد تحقيق غايات التغذية العالمية بدءاً من الأمراض غير السارية المرتبطة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال.

كما أن التقرير عبارة عن مبادرة متعددة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة تحتكم إلى «مجموعة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة»، والتي تضم أعضاء من الحكومة، والمنظمات المانحة، والمجتمع المدني، والمنظمات متعددة الأطراف، وقطاع الأعمال. وتقوم بإعداد محتوى التقرير مجموعة من ٢٠ خبيراً مستقلاً، وهي مسؤولة عن ضمان الموضوعية والصرامة والمحتوى والجودة في التقرير.

وقد نُشر تقرير التغذية العالمي ٢٠١٨ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر خلال فعالية «تسريع إنهاء المجاعة وسوء التغذية».
http://globalnutritionreport.org/events

مؤشر رأس المال البشري

يُعرّف البنك الدولي رأس المال البشري على أنه «المعرفة والمهارات والصحة التي يراكمها الناس طوال حياتهم، بما يمكّنهم من تحقيق إمكانياتهم كأعضاء منتجين في المجتمع. ويمكننا القضاء على الفقر المدقع وإيجاد مجتمعات تتقبّل الجميع من خلال تطوير الرأس المال البشري. وهذا يتطلب الاستثمار في الأشخاص من خلال التغذية والرعاية الصحية والتعليم النوعي وإيجاد الوظائف وتطوير المهارات». ويهدف مؤشر رأس المال البشري الذي تم إطلاقه مؤخراً إلى قياس مدى مساهمة التغذية/الصحة والتعليم في القدرة الإنتاجية للجيل القادم، ويشمل النمو الصحي (التقزّم للأطفال دون سنّ الخامسة) كأحد مؤشراته الخمسة. (المؤشرات الأربعة الأخرى هي بقاء الطفل على قيد الحياة، والالتحاق بالمدرسة، وجودة التعلّم، وبقاء البالغين على قيد الحياة). وباستخدام المؤشر، يمكن

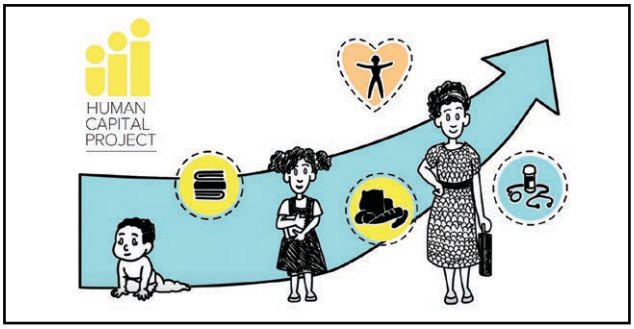

للدول حساب مقدار الدخل الذي يفقدونه بسبب الفجوات في رأس المال البشري، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتمكينهم من المنافسة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
www.worldbank.org/en/publication/human-capital

تعزيز المرونة المناخية

يركز التقرير السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة، حالة الأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٨)، على واحدة من أكثر المشاكل تحدّياً وصعوبة التي يواجهها العالم حالياً، وهي التغيّر المناخي. بعد انخفاض معدلاتها على مدى زمن طويل، تُظهر التحليلات التي أُجريت مؤخراً أن معدّل المجاعة على مستوى العالم قد ارتفع خلال السنتين الماضيتين على التوالي. ففي العام ٢٠١٧، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من المجاعة إلى حوالي ٨٢١ مليون شخص (واحد من بين كل تسعة أشخاص في العالم)، مقارنة مع ٨٠٤ ملايين شخص في العام ٢٠١٦. في حين لا يزال الصراع والعنف في ارجاءٍ كثيرة من العالم يؤثران على معدلات المجاعة العالمية، يركز هذا التقرير أيضاً على الخطر الذي يهدد الأمن الغذائي والتغذوي جرّاء التباين المناخي والتعرض لمخاطر مناخية أكثر شدّة وتطرفاً. وتُعتبر معدلات المجاعة أعلى بين الفئات السكانية التي تعتمد أكثر على الزراعة لتأمين سُبل العيش وكذلك في الدول التي تتأثر الزراعة فيها بمعدلات هطول الأمطار والتقلّب الحراري والجفاف الشديد.

تواجه الحكومات الوطنية والمحلية تحدّيات في سعيها لتحديد التدابير التي من شأنها منع المخاطر والحدّ منها والتصدّي لآثار التباين المناخي المتزايد. وتشمل هذه التحدّيات تحديد أدوار معيّنة ما بين الوزارات، ونُهج وأعمال «منفصلة»، والتكيّف، ومعيقات إدارة المخاطر، والافتقار إلى القدرات والبيانات. تنطوي السياسات والبرامج الناجحة التي تعزز المرونة المناخية على عوامل متقاطعة وشاملة تؤثر على جميع سُبل العيش والنظام الغذائي، بما في ذلك: تقييمات المخاطر المناخية، والتمويل الموثوق ومتعدد السنوات وواسع النطاق من أجل تعزيز استثمارات تعزيز المرونة المناخية للزراعة (بما فيها المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والزراعة الحرجية على مستوى المحافظات والأقاليم)، والأمن الغذائي والتغذية؛ وأدوات أخرى مثل رصد المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر؛ والجاهزية والاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتدابير تقليل حالات الاستضعاف، وتدخلات الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات، والتحويلات القائمة على المخاطر والتمويل القائم على التنبؤات؛ وتعزيز هيكليات الحُكم في العلاقة القائمة بين البيئة والغذاء والصحة.

للاطلاع على التقرير كاملاً، يرجى زيارة الموقع:
www.fao.org/3/I9553EN/I9553en.pdf

العمل على تعزيز الحقّ في الحصول على الغذاء

لا شكّ أن الحقّ في الحصول على الغذاء هو أكثر حقوق الانسان انتهاكاً في العالم. يفتقر مئات ملايين الأشخاص (حسب تقديرات العام ٢٠١٧ يصل العدد إلى ٨٢١ مليون شخص) إلى القدرة الجسدية أو الاقتصادية للوصول إلى كميات كافية من الغذاء الآمن والتغذوي. ويواجه كثير منهم معيقات في الحصول على دخل كافٍ لشراء الغذاء لإطعام أسرهم وفي اكتساب الحقوق والقدرة على الحصول على الموارد الطبيعية - المياه، والأراضي، والبذور، والتنوع الحيوي - اللازمة لإنتاج الغذاء. وترتبط المسببات الجذرية للمجاعة وسوء التغذية بالعِرق والطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والقدرة على الوصول إلى الموارد، إضافة إلى التأثير المتزايد للشركات على كافة المستويات. والأشخاص الذين يسعون إلى الدفاع عن حقّهم في الحصول على الغذاء، وحقّ مجتمعاتهم المحلية وشعوبهم في ذلك، غالباً ما يتعرضون للاضطهاد.

تلعب الإرشادات التوجيهية الطوعية لتعزيز التحقيق التدريجي للحقّ في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني دوراً حاسماً في الوصول إلى إجماع في الآراء حول كيفية تطبيق الحقّ في الغذاء الذي تم اعتماده من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في العام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الوقت، تم استخدام الإرشادات التوجيهية الطوعية لتعزيز التحقيق التدريجي للحقّ في الغذاء في إيجاد أدوات وتوجيه سياساتي لمساندة الدول في تنفيذ برامجها الوطنية على هذا الصعيد. وقد عززت عدد من الدول (كينيا، والمكسيك، ونيبال، وبولوفيا، ومصر، والإكوادور، وغيرها) الحقّ في الغذاء و/أو أولوية الغذاء في دساتيرها. وقد وضعت توجيهات في هذا الشأن لصنّاع السياسات في هذه الدول وأتاحت الفرصة لإنصاف الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم في الغذاء للانتهاك. مع ذلك، تواجه حقوق الإنسان تهديداً متزايداً بسبب صعود الحكومات الاستبدادية والقوى القومية في جميع أنحاء العالم وتراجع صلاحية وسلطة صناعة القرار في القطاع العام لصالح فوائد القطاع الخاص.

وما زال التحدّي يتمثل في كيفية تحويل الحقّ في الغذاء، من خلال العمليات التشاركية، إلى أعمال ملموسة في جميع أنحاء العالم. ويحقق تقرير مستقل صادر عن منظمات المجتمع المدني في استخدام وتطبيق الإرشادات التوجيهية للتحقيق التدريجي للحقّ في الغذاء، وذلك بناءً على مشاورات مع الحركات الاجتماعية، والسكان الأصليين، ومنتجي الغذاء على نطاق ضيق وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وقد تم إيلاء اهتمام خاص بحقوق النساء والفتيات الأصليات بوصفهن محوراً رئيسياً للحدّ من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
www.csm4cfs.org/wpcontent/uploads/2018/10/EN-CSM-LR-2018-compressed.pdf

عدم إهدار ما يمكن توفيره

في كل عام، يُفقد ويُهدر أكثر من نصف كل الفواكه والخضروات التي تُنتج على مستوى العالم وفقاً لموجز سياساتي صادر عن الفريق العالمي المعني بالنُظم الزراعية والغذائية للتغذية GLOPAN. وأكثر من ثُلث الطعام الذي ننتجه لا يصل أبداً إلى أطباق المستهلكين (بما فيه ٢٥٪ من اللحوم المنتجة). وتُعتبر البذور والمكسرات ومنتجات الألبان والمأكولات البحرية أيضاً قابلة للتلف إلى حدّ كبير وهي عرضة للخسائر في جميع نواحي النظام الغذائي.

ويحدث إهدار الغذاء في الدول متدنية الدخل أثناء الحصاد والتخزين والمعالجة والنقل، بينما يُهدر الغذاء في الدول عالية الدخل على مستويات البيع بالتجزئة وعلى مستوى المستهلك. وتؤثر هذه الخسائر في الغذاء بشكل مباشر على عدد السُعرات الحرارية والعناصر التغذوية المتاحة للاستهلاك. على سبيل المثال، ينتج القطاع الزراعي كميات فيتامين «أ» بنسبة ٢٢٪ أكثر مما يحتاجه العالم، لكن بعد الخسارة والهدر، تنخفض كمية هذا الفيتامين المتوفرة للاستهلاك البشري إلى ١١٪ وهي نسبة أقل من المطلوب. ويُزعم بأن الأعمال السياساتية في جميع مناحي النظام الغذائي تشمل: تثقيف الأطراف الرئيسية ذات العلاقة؛ والتركيز على الأغذية القابلة للتلف؛ وتحسين البنى التحتية الخاصة بالقطاعين العام والخاص؛ وتشجيع الابتكار؛ وجسر الفجوات في البيانات والمعرفة المتعلقة بخسارة وهدر الغذاء.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: glopan.org/foodwaste

ما الجديد في «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN؟

تغذية اليافعين واليافعات

تأسست المجموعة المعنية باليافعين التي تقودها «شبكة التغذية في الطوارئ» في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتكون بمثابة شبكة غير رسمية تضمّ الباحثين والأخصائيين المهتمين بهذا المجال. وبالاستفادة من زخم الاهتمام المتزايد الذي يحيط باليافعين واليافعات، تهدف هذه المجموعة إلى إيجاد مساحة حيث يمكن للأطراف المعنية مشاركة التجارب والخبرات، وتعميم الأبحاث ومجالات التطوير الأخرى، وتحديد مجالات التعاون المستقبلية. ويمكن لأي شخص مهتم الانضمام إلى المجموعة من خلال التواصل مع إيميلي مايتس Emily Mates على العنوان التالي: emily@ennonline.net

وقد أسست «شبكة التغذية في الطوارئ» مجالاً لمواضيع تغذية اليافعين ضمن موقع en-net. ويعمل عدة أعضاء في المجموعة المعنية باليافعين كـ«مدراء خبراء» يجيبون على الأسئلة أو يقدّمون معلومات في جميع مجالات تغذية اليافعين. www.en-net.org/forum/29.aspx

دعم «شبكة التغذية في الطوارئ» لتكتّل التغذية العالمي GNC

استضاف تكتّل التغذية العالمي اجتماعه السنوي الذي عُقد على مدار ثلاثة أيام في مدينة عمّان بالأردن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والذي حضره أكثر من ١٠٠ مشارك ومشاركة. وقد اشتملت فعالية خاصة أقيمت على مدار يوم كامل على عروض تقديمية من وفود دولتي اليمن والسودان، وركزت هذه العروض على التحديات التي تواجه قطاع التغذية في كلا الدولتين.

وقدّمت «شبكة التغذية في الطوارئ» الدعم للاجتماع من خلال إعداد أوراق خلفية عامة وعروض تقديمية للفعالية الجانبية والعروض القُطرية للاجتماع الرئيسي من الصومال (المعايير الموسعة لمعالجة سوء التغذية الحادّ)، ومن اليمن (تغذية الرضّع وصغار الأطفال)، ومن جنوب السودان (التقييم)، ومن بنغلاديش (الجاهزية والخبرات بشأن استمرارية رعاية سوء التغذية الحادّ في مدينة كوكس بازار)، ومن كينيا (توسيع نطاق التدخلات التغذوية عالية الأثر)، ومن النيجر (العلاقة بين التنمية والعمل الإنساني). وتتوفر تقارير الاجتماع والعروض التقديمية ومُخرجات مجموعة العمل على الموقع: /nutritioncluster.net/what-we-do/events

نشرة «التبادل الميداني»FEX

من المقرر أن يصدر العدد ٥٩ من نشرة «التبادل الميداني» في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والعدد ٦٠ من النشرة المقرر صدورها في شهر أيار/مايو ٢٠١٩، وسيكون عدداً خاصاً يتناول مسألة استمرارية رعاية سوء التغذية الحادّ. يرجى زيارة: www.ennonline.net/fex

شبكة التنمية الإنسانية HDN

تضمّن عمل «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN على شبكة التنمية الإنسانية إجراء دراسة حالة ثانية تم تنفيذها في الصومال في أواخر العام ٢٠١٨. وقد عمل المديرون الفنيون لـ«شبكة التغذية في الطوارئ» في مقديشو ودولو مع منسق تكتّل التغذية، واجتمعوا مع الحكومة وشركاء التنمية والوكالات الوطنية المسؤولة عن الاستجابة الإنسانية المستمرة وواسعة النطاق والجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل. يمكنكم الاطلاع على مدوّنة حول هذه الزيارة على الموقع: www.ennonline.net/mediahub/blog/somaliablog

ويتوفر تقرير كامل حول دراسة الحالة على الموقع: www.ennonline.net/attachments/3038/HDN-Report

تغذية الرضّع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ

تعمل «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN على تنسيق تعاون مشترك بين الوكالات حول تغذية الرضّع وصغار الأطفال يطلق على المجموعة الأساسية المعنية بتغذية الرضّع وصغار الأطفال، والتي تنتج مواد توجيهية وموارد لدعم الاستجابة المناسبة في وقتها المناسب. وتعمل المجموعة الأساسية المعنية بتغذية الرضّع وصغار الأطفال على وضع هيكلية عضوية جديدة وطريقة عمل ستتم مشاركتها وتعميمها في مطلع العام ٢٠١٩.

التوجيه التشغيلي حول تغذية الرضّع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ الذي أعدته المجموعة الأساسية المعنية بتغذية الرضّع وصغار الأطفال متوفر الآن باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وسيتم إعداد نُسخ من هذا التوجيه باللغات العربية، والإسبانية، والسواحلية، والبنغالية، والهندية، والبرتغالية في مطلع العام ٢٠١٩.

www.ennonline.net//resources/operationalguidancev32017

ومن أجل ضمان أن تفضي نتيجة التعاون بين «شبكة التغذية في الطوارئ» واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية إلى تطبيق توجيه مقياسي على الحالات الإنسانية، أصدرت منظمة الصحة العالمية توجيهاً حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة وتغذية الرضّع في حالات الطوارئ، فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة وتغذية الرضّع في حالات الطوارئ: توجيه تشغيلي: جنيف: منظمة الصحة العالمية ٢٠١٨.

www.who.int/nutrition/publications/hivaids

وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، ستعمل «شبكة التغذية في الطوارئ» على إجراء مراجعة

للتغذية التكميلية في حالات الطوارئ في الأشهر المقبلة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي: www.ennonline.net/ifecoregroup

إدارة الأمهات والرضّع دون سنّ الستة أشهر المعرضين للمخاطر

النسخة الثانية من إدارة الأمهات والرضّع دون سنّ الستة أشهر المعرضين للمخاطر، وهي أداة قائمة على المجتمع المحلي، متوفرة الآن على الإنترنت على الموقع: www.ennonline.net/c-mami. وقد تم دمج الأداة مع المورد التدريبي الخاص بالإدارة المجتمعية لسوء التغذية ضمن مشروع المساندة الفنية الثالث للغذاء والتغذية، وهذا التدريب متوفر الآن أيضاً. ويركز العدد ٥٨ من نشرة «التبادل الميداني» في قسم خاص على المزيد من التفاصيل حول هذه المواد إضافة إلى الأبحاث والخبرات في مجال إدارة الأمهات والرضّع دون سنّ الستة أشهر المعرضين للخطر. وهذا العدد متاح على الإنترنت على الموقع: www.ennonline.net/fex58/mamispecialsection

وقد شاركت «شبكة التغذية في الطوارئ» في تأليف عدد من الأوراق البحثية حول إدارة الأمهات والرضّع دون سنّ الستة أشهر المعرضين للمخاطر، وتم نشر هذه الأوراق البحثية:

- عرفات واي، إسلام إم إم.، كونيل إن، موذابير جي، ماك غراث إم، بيركلي جيه إيه، أحمد تي، كيراك إم (٢٠١٨). مفاهيم سوء التغذية الحادّ وإدارتها لدى الرضّع دون سنّ الستة أشهر: دراسة نوعية في مناطق بنغلادش الريفية. أفكار معمقة في الطب العيادي: طب الأطفال، العدد ١٢: ١-١٠ ٢٠١٨. researchonline.lshtm.ac.uk/4647776
- إسلام إم إم.، عرفات واي، كونيل إن، موذابير جي، ماك غراث إم، بيركلي جيه إيه، أحمد تي، كيراك إم (٢٠١٨). سوء التغذية الحادّ الشديد لدى الرضّع دون الستة أشهر - المُخرجات وعوامل الخطر في بنغلادش: دراسة الأثر المستقبلي. تغذية الأمهات والأطفال. ٢٠١٨. e١٢٦٤٢. doi.org/10.1111/mcn.12642
- كيراك إم، فريسون إس، كونيل إن، بايج بي، ماك غراث إم، بلورة إدارة سوء التغذية الحادّ لدى الرضّع دون سنّ الستة أشهر: تحليل عوامل الخطر باستخدام البيانات الثانوية للمسوح الديموغرافية التمثيلية على المستوى الوطني. بير جيه: www.ennonline.net/ourwork/research/mami

موقع en-net ضمن حركة توسيع نطاق التغذية SUN

منتدى en-net التابع لحركة توسيع نطاق التغذية SUN، www.en-net.org/forum/26.aspx، هو مساحة لأي شخص يشارك في حركة توسيع نطاق التغذية، بمن فيهم ممثلي الوزارات والحكومات الوطنية، وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يعملون على مستوى المحافظات والأقاليم، وممثلي الجهات الشريكة في الشبكة العالمية، ويهدف المنتدى إلى فتح المجال أمام النقاش وطرح الأسئلة والمشاركة في الحوار وتشارك عمليات حركة توسيع نطاق التغذية والمبادرات ذات الصلة.

ويحظى المنتدى بدعم من المدراء الفنيين المتواجدين للمساهمة في النقاشات وتوجيه الأشخاص نحو الموارد المفيدة. لينيت نيوفيلد من مؤسسة GAIN وسانسان مينت من مؤسسة UN REACH هما حالياً المديرتان المخصصتان.

وقد اشتملت النقاشات التي أُجريت مؤخراً على بحث كيفية حساب وفهم معدل متوسط الانخفاض السنوي في التقزّم، وتقديم المشورة حول كيفية وضع خارطة طريق واستراتيجية لتحالف منظمات المجتمع المدني ضمن حركة توسيع نطاق التغذية، وتحديد الدول التي لديها أنظمة معلومات قوية حول التغذية، وتحديد مزايا النموذج الجيد.

وإضافة إلى المنتدى المخصص للمناقشات التي تركز عليها حركة توسيع نطاق التغذية، يمكن للمشاركين الوصول إلى ١٩ مجالاً آخر من موقع منتدى en-net (www.en-net.org) ، ويغطي مواضيع فنية في مجال التغذية، بما في ذلك تقييم سوء التغذية الحادّ والوقاية منه وعلاجه، ووضع برامج التغذية متعددة القطاعات، وتغذية اليافعين والوقاية من التقزّم وإدارته.

ويُرحب المنتدى بمشاركة أي شخص يعمل في مجال التغذية. وإذا كان لديكم أي سؤال أو تسعون إلى الحصول على مشورة حول أي شيء تحتاجون معرفته، يمكنكم الدخول إلى الموقع www.en-net.org واستخدام خاصية «إرسال سؤال جديد».

إدارة المعرفة ضمن حركة توسيع نطاق التغذية

يعمل فريق «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN على إعداد دراسات حالة تتناول عملية وضع برامج التغذية متعددة القطاعات في النيجر وإثيوبيا وبنغلادش. وسيركز عمل الفريق هذا على توثيق الدروس المستفادة فيما يتعلق بنهج «التقارب المشترك» الذي تتّبعه دولة النيجر، وإعلان سيكوتا في إثيوبيا، وخطة بنغلادش الوطنية الثانية للعمل من أجل التغذية. وقد تم تنفيذ العمل الميداني في كل من النيجر وإثيوبيا خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٨ وسيكون التقرير جاهزاً خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/إبريل ٢٠١٩. وقد اكتملت الآن سلسلة وصلات الفيديو التي تلخص الدروس المستفادة من الجولة الأولى من دراسات الحالة التي نفذتها منصة الجهات الرئيسية المتعددة ذات العلاقة وتشتمل على تحديث من السنغال: www.ennonline.net/mediahub/video/senegalmsp

كما ركز العمل أيضاً على وضع جدول بشبكات حركة توسيع نطاق التغذية في الدول التي يستهدفها مشروع توسيع نطاق التغذية التابع لشبكة التغذية في الطوارئ، وهو يوثق التجارب والممارسات المثلى ضمن هذه الشبكات. (أنظر/أنظري المقالة المتعلقة بهذه المسألة في الصفحة ١٥).

الوقاية من الهُزال

تعمل «شبكة التغذية في الطوارئ» ENNعلى تكريس تمرين وضع أولويات الأبحاث لإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية DFID من خلال مشروع MQSUN+ للموضوع الحرج المتمثل في الوقاية من الهزال. وتتوفر وثيقة مختصرة تقدم معلومات حول أهمية هذا التمرين ونهج شبكة التغذية في الطوارئ على الموقع: www.ennonline.net//chnriwastingprevention

العلاقة بين الهُزال والتقزّم

أفضى عمل «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN على الروابط القائمة بين الهُزال والتقزّم إلى تأليف مقالتين جديدتين تم نشرهما في أواخر العام ٢٠١٨. وهما:

- تحسين عملية تشخيص الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والمعرّضين لخطر الوفاة: دراسة للأطفال في الفئة العمرية ٦-٥٩ شهراً في مناطق السنغال الريفية https://www.ennonline.net/attachments/3033/Improving_screening_for_malnourished_children_at_h.pdf
- تزامن الهُزال والتقزّم بين الأولاد والفتيات في الفئة العمرية ٦-٥٩ شهراً في نياكار في السنغال. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/mcn.12736

وتعرض لنا كل دراسة من هذه الدراسات معلومات وأدلة أخرى تزيد مستوى فهمنا للروابط والطرق التي يمكننا من خلالها تحديد الأطفال الأكثر عرضة لخطر الوفاة. وسيُبذل المزيد من العمل في هذا المجال. للاطلاع على التحديثات المنتظمة، يرجى زيارة الموقع www.ennonline.net/resources/search?tag=34

الوقاية من التقزّم في إندونيسيا: نشر الوعي على مستوى المحافظات والأقاليم

(من اليمين) **أكيم دارماوان** (حاصل على درجة دكتوراه) هو مدير الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية لدى وزارة التنمية والتخطيط الدولي في إندونيسيا. وقد عمل كأخصائي تغذية وصحة عامة لأكثر من ١٥ عاماً، ويتمتع بخبرة في مجال تخطيط وإدارة البرامج، وتدخلات تغيير السلوك، والتنمية المجتمعية، والرصد والتقييم.

بونغكاز باهجوري علي (حاصل على درجة دكتوراه) هو مدير الصحة العامة والتغذية في وزارة التنمية والتخطيط الدولي، وأمين عام الفريق الفني الخاص بحركة توسيع نطاق التغذية في إندونيسيا. ويعمل عن كثب مع كل من الحكومة الوطنية والحكومة الإقليمية على مواءمة برامج الصحة والتغذية.

د. إنتوس زاينال هو القائم بأعمال مدير قسم التمكين المجتمعي والتغذية العامة في وزارة التنمية والتخطيط الدولي. وهو خبير في مجال تخطيط وتنفيذ برامج الصحة العامة والتغذية.

تحمل **آرديانتي** درجة الماجستير في الصحة العامة وهي عضو في الفريق المسؤول عن التخطيط والتنسيق الفني لحركة نمط الحياة المجتمعية الصحي وتدخلات التغذية المتكاملة لتسريع خفض نسبة التقزّم.

تعمل **إيفي نورهدایاتي** منذ العام ٢٠١٦ كمساعدة برامج في الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية في إندونيسيا لدى الوكالة الوطنية لتخطيط التنمية.

تعمل **نور أكبر باهار** منذ العام ٢٠١٦ كمساعدة برامج في الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية في إندونيسيا لدى الوكالة الوطنية لتخطيط التنمية.

المقدمة

إندونيسيا هي دولة من الدول متوسطة-متدنية الدخل ويُعتبر اقتصادها الأضخم في منطقة جنوب شرق آسيا[١]. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع خلال السنوات العشر الماضية، مقترناً بالاستثمارات الحكومية في التنمية الاجتماعية، إلى انخفاض معدل الفقر إلى النصف منذ العام ١٩٩٩ وإلى ١٠,٩٪ في العام ٢٠١٦[١]. مع ذلك، لا تتواءم فوائد النمو الاقتصادي مع التحسن في المؤشرات الاجتماعية والصحية، إذ يعاني ٣٦٪ من الأطفال دون سنّ الخامسة من التقزّم (قصر القامة بالنسبة للعمر)، بينما يتأثر ما نسبته ١٤٪ بالهُزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)[٢].

الشكل ١ التوزيع الجغرافي لنسبة انتشار التقزّم في إندونيسيا

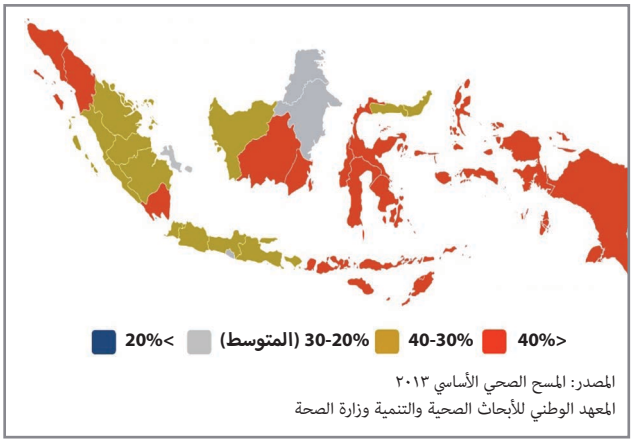

المصدر: المسح الصحي الأساسي ٢٠١٣
المعهد الوطني للأبحاث الصحية والتنمية وزارة الصحة

وقد شهدت النسبة الوطنية للتقزّم (ويؤثر على حوالي ٩ ملايين طفل دون سنّ الخامسة) انخفاضاً بطيئاً خلال العقد الماضي. مع ذلك، كان الانخفاض في نسبة التقزّم دون المتوقع (فقد بلغت ٤٠٪ في العام ٢٠٠٧ و٣٧,٢٪ في العام ٢٠١٣)[٣]. وعلى الرغم من تشابه نسبة انتشار التقزّم في مختلف الأقاليم الـ٣٤ في إندونيسيا، إلا أن إقليم نوسا تينغارا تيمور شهد نسبة انتشار ٧٠٪، بينما شهد إقليم جامبي أدنى نسبة انتشار حيث بلغت ٣٧,٩٪[٣]. وينتشر الأطفال المتأثرون بالتقزّم في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء (٤٢,١٪ و٣٢,٥٪ على التوالي)[٣]. إضافة إلى ذلك، يعاني حوالي ثُلث (٢٩٪) الأطفال دون سنّ الخامسة في المنازل الأكثر ثراءً من التقزّم، مما يشير إلى أن التقزّم لا يتأثر كثيراً بالموقع والوضع الاقتصادي[٣].

تنسيق جهود الوقاية من التقزّم

على مدى سنوات عديدة، لم يتم تنفيذ جهود الوقاية من التقزّم بشكل فعال لأن التغذية كانت في البداية ترتبط بقطاع الصحة (وزارة الصحة) وبالتدخلات الخاصة بالتغذية فقط. ومن شأن الإخفاق في معالجة مشكلة سوء التغذية أن يكلّف الاقتصاد الإندونيسي ما يُقدّر بـ١٧,٥-٢٦ مليون دولار أمريكي (٢٦٠-٣٩٠ روبية إندونيسية) كل سنة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يبدو أن التدخلات المتعلقة بالتغذية والحسّاسة لها منسقّة بشكل كامل على جميع المستويات من حيث التخطيط ووضع

[١] www.worldbank.org/en/country/indonesia/overview
[٢] globalnutritionreport.org/wp-content/uploads/2017/12/gnr17-Indonesia.pdf
[٣] المسح الصحي الأساسي ٢٠١٣، وزارة الصحة، جمهورية إندونيسيا

الميزانيات والتنفيذ والمراقبة والتقييم، وقد تم الاعتراف بهذا الأمر على أنه تحدٍ رئيسي للوقاية من التقزّم. إضافة إلى ذلك، يعتبر الافتقار إلى القدرات المحلية على مستوى المحافظات والمدن والقرى من المعيقات التي يجب التغلب عليها.

وإدراكاً لضرورة التعامل مع التقزّم، أطلقت الدولة استراتيجية تُدعى تدخلات التغذية المتكاملة لخفض التقزّم والوقاية منه في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧. مع أنه ليس «نشاطاً جديداً» من الأنشطة التي تشتمل عليها استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة، إلا أن الاستراتيجية (التي يدعمها الرئيسي جوكو ويدودو) تحدد الإرشادات الخاصة بالجهات الرئيسية ذات العلاقة على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم لتسريع الوقاية من التقزّم وخفض نسبة انتشاره. تنطوي استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة على خمسة محاور: ١) التزام ورؤية كبار قادة الدولة؛ ٢) حملة وطنية تركز على تغيير السلوك؛ ٣) التقارب والتنسيق والتضامن؛ ٤) سياسة الأمن الغذائي؛ ٥) الرصد والتقييم.

ولتحسين جودة التدخلات متعددة القطاعات (مثل التدخلات التي تتعلق بالزراعة والتعليم والحماية الاجتماعية)، تم تصميم خطة تركز على المناطق الجغرافية لتعزيز الوعي والالتزام لاستراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة داخل ١٠٠ منطقة (من أصل ٥١٤ منطقة في إندونيسيا) في ٣٤ محافظة في العام ٢٠١٨. وقد استندت عملية اختيار المناطق إلى عدد من المعايير، بما في ذلك عدد الأطفال دون سنّ الخامسة ونسبة انتشار التقزّم والهُزال بين الأطفال دون سنّ الخامسة ونسبة انتشار الفقر. وهناك خطط لتوسيع نطاق التغطية لتشمل ١٦٠ منطقة أخرى في العام ٢٠١٩.

تعزيز العمل على مستوى المحافظات والأقاليم

يهدف المحور الأول في استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة إلى تعزيز الالتزام والقدرة الحكومية على مستوى المحافظات والأقاليم. وقد أقيمت فعالية وطنية للتشاور حول التقزّم (نوع من «الاجتماع التدريبي» أو قمة حول التقزّم) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في جاكارتا بمشاركة فاعلة من ثماني مناطق. وقد جمعت الفعالية ١٩ وزارة حكومية/مؤسسة، بما فيها الجهات الشريكة في التنمية، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، والمنظمات المهنية، ووسائل الإعلام. وركزت الفعالية على تشارك الممارسات المثلى على المستوى العالمي والوطني، وكذلك تجارب القرى حول كيفية تعزيز التنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية لتحسين مستوى فعالية البرنامج، وورشة عمل مع القادة الرئيسيين من المناطق لوضع خطة عمل متكاملة. وقد تم عقد الفعالية الوطنية الثانية والثالثة للتشاور حول التقزّم في شهر آذار/مارس ٢٠١٨ في جاكارتا. وبالمجمل، شاركت ٢٦ منطقة في فعاليتي التشاور الثانية والثالثة (حيث شاركت في كل منها ١٣ منطقة).

منصة لتنسيق الفعاليات على مستوى المحافظات

لقد أتاحت فعالية التشاور حول التقزّم إيجاد منبر جديد (وقد تمت دعوة شبكات حركة توسيع نطاق التغذية لحضورها) من أجل مشاركة المعلومات والاستفادة من الدروس بين الحكومات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والأقاليم مع التركيز على وضع خطط وميزانيات استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة. وقد تبع فعاليات التشاور حول التقزّم التي عُقدت على المستوى الوطني فعاليات مشابهة على مستوى الأقاليم والمحافظات بتمويل من ميزانية الحكومة والجهات الشريكة في التنمية والجهات المانحة. وحتى الآن، تم عقد فعاليات للتشاور حول التقزّم على مستوى المنطقة و/أو القرية في خمس محافظات من أصل ٣٤ محافظة على المستوى الوطني. وحضر هذه الفعاليات مشاركون من القطاع الخاص المحلي، والوسط الأكاديمي، والمنظمات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وأسهم الجميع في نقاشات حول طرق الحدّ والوقاية من التقزّم على مستوى المناطق/القرى.

وقد عمل قسم التمكين المجتمعي والتغذية العامة لدى وزارة التنمية والتخطيط الدولي، بدعم من البنك الدولي، على إعداد منهج لفعاليات التشاور حول التقزّم إلى جانب وضع إرشادات للميسّرين، والذي يشتمل على بيانات تتعلق بالتقزّم وبيانات صحية أخرى ذات علاقة بكل منطقة لعقد جلسات نقاش بين قادة المناطق الرئيسيين، إضافة إلى خطة عمل تشتمل على أنشطة ونموذج جدول زمني، ولوحة معلومات حول الصحة والتغذية. وتعلّمت حكومة المناطق كيفية استخدام وتحليل البيانات الصحية وبيانات التغذية، ووضع توصيات من خلال نهج قائم على الأدلة، واختيار الأعمال ذات الأولوية بناءً على تحليل المشاكل المحلية، وضمان توفر الميزانيات الكافية لتمويل الأعمال المختارة ذات الأولوية. وقد تم تشجيع القرى على استخدام صناديق القرى (من الحكومة المركزية) لخفض نسبة التقزّم من خلال الاستثمار في البنية التحتية، مثل العيادات الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي. وهناك تقارير من وزارة القرى تفيد بأن هناك ارتفاعاً في عدد الأنشطة التي تمّ تطبيقها في المناطق محل التركيز.

التغلب على التحدّيات

لوحظ أن هناك ضرورة لتقييم فجوات القدرات بين المناطق، مع ضرورة متابعة جلسة التخطيط المناطقية التي عقدتها الحكومة المركزية أو الإقليمية بعد إقامة فعالية التشاور حول التقزّم. كما يجب إشراك الجامعات المحلية/الخبراء المحليين بشكل أكبر لتوفير المشورة الفنية لحكومات الأقاليم. وتُعتبر عملية تنسيق العمل مع الحكومات الإقليمية أمراً صعباً بسبب عدم توفر الكادر الكافي وعبء العمل الكبير على هذا المستوى. ومن أجل ضمان إشراك جميع المعنيين، من الضروري اختيار مسؤول اتصال وتنسيق لكل منظمة حكومية إقليمية معنية بالصحة والتعليم وتنمية القرى والأشغال العامة والإسكان، وتحديد/التوافق على عقد اجتماعات دورية. وأخيراً، يجب وضع أدوات المناصرة واستراتيجية التواصل لضمان استدامة الالتزام. إضافة إلى ذلك، يجب وضع لوائح خاصة بحكّام المحافظات/رؤوساء البلديات لتبرير وتعزيز عملية تنفيذ استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة.

الدروس المستفادة والخطوات اللاحقة

يتطوّر شكل فعاليات التشاور حول التقزّم كأداة مناصرة فعالة لقيادات الحكومة الإقليمية. وقد وفرت هذه الفعاليات عملياً فرصاً لتوجيه حالة التعلم من الزيارات الميدانية بين المناطق الرئيسية لرفع مستوى تبنّيها لاستراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة. علاوة على ذلك، أفضت هذه الفعاليات إلى تعزيز القدرات على مستوى المحافظات والأقاليم من خلال تحسين مستوى المعرفة والمهارات في تخطيط وتنسيق ورصد استراتيجية تدخلات التغذية المتكاملة، وقد وضعت ٣٤ منطقة مستهدفة الآن خطط العمل الخاصة بها. ومن المخطط عقد فعاليات تشاور أخرى حول التقزّم لتغطية المناطق الرئيسية الأخرى، ويجري العمل حالياً على وضع اللمسات الأخيرة على إطار عمل الرصد والتقييم (بما في ذلك تنفيذ زيارات لكل قرية) حتى يتسنى الإبلاغ عن التقدم المُحرز.

فيرونيكا كيروغو

جين وامبوغو

العمل معاً من أجل التغذية: التغير في وزارتي الصحة والزراعة في كينيا

أجرت ليليان كارانجي من «شبكة التغذية في الطوارئ» مقابلة مع فيرونيكا كيروغو، نائبة مدير خدمات التغذية والغذائيات ورئيسة وحدة التغذية والغذائيات الموجودة في وزارة الصحة، ومع جين وامبوغو، نائبة مدير الزراعة ورئيسة قسم الزراعة والتغذية في وزارة الصحة. وتمحور اللقاء حول وجهات نظرهما وكيفية تقريب مجالي الزراعة والتغذية أكثر.

المقدمة

لقد التزمت حكومة كينيا بتحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذوي، وهو أحد الحقوق الأساسية التي يؤكد عليها دستور الدولة. وتنعكس الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات القائمة بين الزراعة والتغذية من خلال السياسات والاستراتيجيات المختلفة وإعادة مواءمة وحدات التغذية في وزارتي الصحة والزراعة. وإن تعيين رئيسة لقسم التغذية في وزارة الصحة تتمتع بخبرة في مجال الزراعة، وتحويل قسم الاقتصاد المنزلي ضمن وزارة الزراعة إلى قسم الزراعة والتغذية هما أمران يؤكدان مجدداً على هذا الالتزام. بعد مرور سنة على وضع الرؤية، كيف يعمل هذان القطاعان معاً؟

١. ندرك أن هناك تركيزاً متزايداً على التغذية ضمن وزارة الزراعة. هل يمكنك شرح كيف تحقق ذلك عندما كنت تعملين في تلك الوزارة؟

فيرونيكا (وزارة الصحة): لقد شغلت منصب رئيسة وحدة الغذائيات والتغذية في وزارة الزراعة لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك شغلت منصب رئيسة قسم الاقتصاد المنزلي، والذي يُعرف الآن باسم قسم الزراعة والتغذية، وهو فرع على مستوى السياسات. وتضمّن ذلك العمل مع وزارة الصحة عندما أدركنا أن العلاقة بين الزراعة والتغذية مفقودة. وتم إنشاء مجموعة عمل فنية تربط بين الغذاء والتغذية لمعالجة هذه المسألة تحت إشراف وزارة الصحة، وبرئاسة وزارة الزراعة. وكانت مجموعة العمل الفنية هذه مفيدة جداً في وضع الاستراتيجيات مع رفع مستوى التركيز على التغذية فيما يخص وزارة الزراعة، مثل وضع جداول تركيبة الأغذية، والتي تم نشرها بشكل مشترك بين الوزارتين لبلورة مجالات وضع البرامج الرئيسية المشتركة بينهما. ولدينا كذلك وصفات الطعام الكينية، والتي تقوم بتحليل وحساب القيمة الغذائية للأطعمة المحلية بهدف توجيه الأسر والمنازل والمجتمعات المحلية لاتخاذ قراراتها فيما يتعلق بتحضير الطعام.

كما شكلت سياسة الأمن الغذائي (تم إطلاقها في العام ٢٠١٢) عاملاً رئيسياً في ضمان ألا يقتصر الحوار في وزارة الزراعة على إنتاج الغذاء والوصول إليه فقط، بل ليشمل كذلك التنوع التغذوي وتحقيق التحسّن التغذوي الشامل إلى جانب رفع مستوى إنتاج الغذاء. وقد اكتملت عملية بلورة إطار عمل تنفيذ السياسة في العام ٢٠١٨.

٢. هل لك أن تخبرينا عن التغييرات التي تم إحداثها لرفع مستوى برامج التغذية في وزارة الزراعة؟ لماذا كان ذلك ضرورياً وما الذي سينتج عنه؟

جين (وزارة الزراعة): نحن ندعوه الآن قسم الزراعة والتغذية، وهو تحوّل وترقية لفرع الاقتصاد المنزلي سابقاً الذي كان يُعنى فقط بالاستهلاك والاستخدام المنزلي للغذاء. ومع وجود قسم الزراعة والتغذية، يتم تناول كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة الزراعية من إنتاج الغذاء إلى استهلاك الغذاء المنزلي. وقد تجلى العامل الرئيسي (لهذا التحوّل) في البداية داخل الوزارة نفسها. ويعني التحوّل إلى قسم الزراعة والتغذية رفد قطاع التغذية بما يمكّنه من التأثير في اعتبارات التغذية ضمن الدوائر الخمس لوزارة الزراعة: الثروة السمكية، والمواشي، والأبحاث، والريّ، والمحاصيل. ولهذا أيضاً تداعيات تتعلق بالتمويل، وكذلك القدرة على توجيه قسم الزراعة والتغذية كمشروع يستطيع حينها الحصول على الموارد الضرورية لتمكيننا من ترسيخ التغذية في سلسلة القيمة لجميع الدوائر الخمس في وزارة الزراعة. مع ذلك، لا يتواجد أخصائيو التغذية حالياً إلا في دائرة المحاصيل ضمن برنامج الاقتصاد المنزلي. ولهذا، قمنا بتغييره إلى قسم الزراعة والتغذية بما يتيح لنا العمل بشكل مشترك ومتقاطع مع الدوائر الأخرى. وحتى الآن، استطعنا توعية بعض الدوائر، مثل دائرة المواشي والثروة السمكية، حيث يوجد لدينا مسؤولون مكتبيون.

٣. ما هي السياسات أو أطر العمل الرئيسية التي تلتقي وتنسجم فيها هاتان الوزارتان فيما يتعلق بالتغذية؟

فيرونيكا: الوثيقة السياساتية الرئيسية التي توجه التغذية هي السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وهي وثيقة حكومية محورية من حيث التزامات واستراتيجيات التغذية. وخطة عمل التغذية الوطنية هي فعلياً إطار عمل تنفيذ عنصر التغذية في تلك السياسة. ولم تقتصر عملية بلورة ووضع الخطة على وزارة الصحة وحدها، بل شاركت في وضعها الوزارات القطاعية الأخرى (التعليم، والزراعة، والتفويض، والعمل والحماية الاجتماعية) مما يشكل بيئة تمكين للتغذية. ومن خلال مجموعة العمل الفنية التي تربط بين الغذاء والتغذية، اشتركت الوزارتان في وضع استراتيجيات مثل الإرشادات الوطنية للنظام الغذائي الصحي والأنشطة الجسدية، والجداول الكينية لتركيبة الغذاء، ووصفات الطعام الكينية.

٤. هل تعني عملية المواءمة الوثيقة أن البرامج التي يتم تنفيذها على أرض الواقع ستكون أكثر تقارباً أو تكاملاً، وهل يمكنك وصف طريقة عملك مع من هم على مستوى المقاطعات للمساعدة في تنفيذ برامج التغذية؟

فيرونيكا: من الأمثلة على المبادرات التي تم تنفيذها مؤخراً مبادرة مزج الدقيق التي قادتها وزارة الزراعة بالتعاون مع وحدة الغذائيات (في وزارة

الصحة) التي لعبت دوراً استشارياً حول القيمة التغذوية لمزج الدقيق. وقد عملنا معاً على وضع معايير لمزج الدقيق ومناقشة كيفية تنفيذ المبادرة.

وبما أن كلاً من وزارتي الصحة والزراعة مفوضتين، فتتمثّل مهمتنا على المستوى الوطني في وضع السياسات وتطوير قدرات المقاطعات وتوفير المساعدة الفنية حيثما دعت الحاجة. وعلى المستوى الوطني، عملنا على وضع عدة سياسات واستراتيجيات، لكن كان هذا بالتشاور مع المقاطعات لأنها المكان الذي يتم فيه التنفيذ. وحالما يتم إطلاق استراتيجية (مثل الأنظمة الغذائية الصحية والتمارين الجسدية)، سنحرص على ألا يقتصر ذلك على المستوى الوطني فقط، بل سنعمل على حشد الموارد ليقترن الإطلاق الوطني بتعميمه على مستوى المقاطعات. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات، نفّذنا تقييماً للقدرات من أجل تحديد الفجوات وأوقات حدوثها، لا سيّما في النواحي الفنية. ونعمل على تنظيم تدريب للمدربين بحيث تتمكّن المقاطعة من نقل التدريب إلى مستوى المنشآت وإلى المجتمع المحلي.

جين: يجب إيجاد هيئة تنسيق عالية المستوى لمواءمة الإجراءات المشتركة التي يمكن أن تقوم بها فعلياً الوزارات المكلفة بتطبيق وتعميم السياسة الشاملة. ومع أن وجود هيئة «عالية المستوى»، كهيكليات مثل مجلس الأمن الغذائي والتغذوي المقترح، يبدو أمراً واعداً إلا أنه لا بدّ من تنفيذ عملية التعميم؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالموارد وأساليب العمل.

ولدينا مقاطعتان نموذجيتان على هذا الصعيد، هما مورانغا وناكورا، والتي عملتا على توعية وتدريب طاقم عملهما على دليل الزراعة والتغذية مع جهات رئيسية ذات علاقة مثل الجامعات، وواءمت رسائلها الرئيسية بما يتناسب مع سياق الاحتياجات في المقاطعتين. واستخدمتا الموارد المتوفرة في المقاطعة لتنفيذ عملية التوعية والتدريب. وشرعنا مؤخراً في تنفيذ برنامج «أنظمة غذائية مستدامة للجميع» في مقاطعة ناكورا والجمعية العمومية لأعضاء المقاطعة حيث تمت في المنتدى مناقشة مستوى التحسن في العلاقة بين الزراعة والتغذية الناتج عن التوعية. اللجنة التنفيذية الخاصة بمقاطعة مورانغا قوية جداً وتعكف على مناقشة السياسات التي لم يتناولها المستوى الوطني، مثل الزراعة العضوية التي تضمن الأمن الغذائي والسلامة الغذائية. وهذا ما يمكن للسياسة الوطنية تحفيز المقاطعة على القيام به - مواءمة السياسات الوطنية حسب السياق المحلي واستخدامه على مستوى المقاطعات. (استطاعت فيرونيكا تخصيص المزيد من وقتها لهذه المقابلة، وتلخص الإجابات التالية أفكارها فيما يتعلق بتطلعات تحقيق المقاربة والتغلب على التحدّيات المتبقية).

٥. هل ترين أن هناك زيادة في المخصصات الحكومية لبرامج التغذية في الوزارتين؟ وإن كان كذلك، في أية مجالات تحديداً تمت زيادة مخصصات الميزانية؟

لقد عملت وزارة الصحة على تطوير أداة لتتبع التمويل فيما يتعلق بتخصيص الميزانيات للتغذية، وهي أداة مناصرة مفيدة جداً. وتم تدريب مسؤولين ماليين في ثماني مقاطعات تقريباً حتى الآن على كيفية تحديد تكاليف مختلف الأنشطة والتدخلات. مع ذلك، لم نستطع تحقيق انطلاقة فعلية على هذا الصعيد لأنه لم تتم توعية كثير من المقاطعات حول ذلك، لكننا نسعى حالياً إلى حشد الموارد لتعميم هذا التدريب.

٦. ما هي المكاسب الأخرى التي ترينها أو تتطلعين إلى تحقيقها للجمع بين القطاعين حتى يعملا معاً بتعاون أكبر؟

عند النظر إلى القطاعين، نرى أن التدخلات الخاصة بالتغذية وحدها لا تستطيع الإسهام في القضاء على سوء التغذية. ويجب على قطاع الأمن الغذائي التعاون معنا للوصول إلى انسجام أكبر بين الوزارتين من شأنه أن يساعدنا في تحقيق المكاسب المستدامة لأن وزارة الزراعة ستعمل على ضمان أن يتمتع الغذاء بالجودة وبالكمية المطلوبة وأن يكون آمناً.

٧. ما هي التحديات الرئيسية التي ما زالت قائمة؟

يتمثل التحدّي الرئيسي في عدم كفاية التمويل في كل من قطاعي الصحة والزراعة؛ وقد انخفض هذا التمويل منذ فرضت الحكومة تجميداً على الميزانيات في جميع الدوائر مؤخراً. كما أن مخصصات الميزانية (داخل وزارة الصحة) لقطاع التغذية محدودة جداً. وتعكف الحكومة على زيادة المبالغ المخصصة لعمليات الاستجابة في حالات الطوارئ. لكن فيما يتعلق بأنشطة التغذية الروتينية، نعمل حالياً على حشد الموارد، وهذا يمثل تحدّياً أيضاً لأن معظم الجهات الشريكة معنا موجودة في المناطق التي تنشأ فيها الأزمات. وتعاني أكثر من نصف المقاطعات من نقص التمويل المتعلق بعمليات تحسين برامج التغذية، وهذا يتضمن أيضاً المقاطعات التي تشتمل على جيوب تعاني من معدلات عالية من انتشار سوء التغذية. ولدى هذه المقاطعات احتياجات كبيرة جداً من حيث التدخلات بسبب معيقات تخصيص الميزانيات الحالية كونها لا تحصل على ما يكفي من خدماتنا الحالية.

مزارعة في كينيا تزرع المانجا على مدار العام باستخدام المياه السطحية التي يتم جمعها في بركة المزرعة - وهي إحدى الطرق الزراعية المستخدمة في الأراضي الجافة والتي يتم الترويج لها كجزء من أنشطة إنشاء الأصول

إنشاء شبكات للبرلمانيين من أجل التغذية في غرب أفريقيا

هناك تزايد في عدد الدول التي تدرك الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون في تسليط الضوء على قضايا التغذية. لذا أجرت أمباركا يوسوفين من «شبكة التغذية في الطوارئ»ENN مقابلات مع عدد من نواب البرلمان في تشاد وبوركينا فاسو لاستعراض أفكارهم فيما يتعلق بجهود المناصرة الرامية إلى تحسين وضع التغذية في دولهم وأنحاء المنطقة.

تعاون البرلمانيين على المستوى الإقليمي

في العام ٢٠١٣، وبعد عقد ورشة عمل حول التغذية في برازافيل في جمهورية الكونغو، أُنشئت شبكة برلمانية إقليمية خاصة بالتغذية في غرب ووسط أفريقيا، بعضوية أولية من الدول المشاركة: بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية الرأس الأخضر، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال. وبعد هذا الاجتماع، شرعت بعض الدول، بما فيها بوركينا فاسو وتشاد، في إنشاء شبكات برلمانية على المستوى القُطري، لكن كان من الصعب على الدول أن تأخذ زمام القيادة في هذا الأمر ودفع جدول أعمال أجندة التغذية قُدماً على المستوى البرلماني.

كما بدأ المكتب الإقليمي لمكافحة الجوع ACF بدعم الدول والشبكة الإقليمية، فنظّم فعالية جانبية على هامش حفل إطلاق تقرير التغذية العالمي في غرب أفريقيا للعام ٢٠١٦ بهدف توعية البرلمانيين حول قضايا التغذية في المنطقة وتشجيع المناصرة لبرامج التغذية. وقد ركز اجتماع عُقد في العام ٢٠١٧ لبرلمانيين من ٢٠ دولة (باستضافة مشتركة من اليونيسف والاتحاد البرلماني المشترك ومؤسسة آلايف آند ثرايف Alive & Thrive) على أربعة محاور رئيسية هي:

١. أهمية الأمن التغذوي للتنمية والنمو الاقتصادي؛
٢. مشاكل نقص التغذية (التقزّم والهُزال ونقص المغذيات الدقيقة)، والقلق الناشئ عن الوزن الزائد والسُمنة لدى الأطفال في المنطقة، وأمثلة على قصص النجاح في معالجة هذه المشاكل.
٣. التغلب على معيقات برامج التغذية الهيكلية والبيئية وكيف يمكن للبرلمانيين الاستفادة من صلاحياتهم لإحداث تحسين في التشريعات والموازنات والسياسات لتعزيز تغذية الأمهات والأطفال.
٤. إيجاد التزام سياسي لإحراز تقدم على صعيد جدول أعمال مناصرة التغذية.

وقد التزم جميع البرلمانيين المشاركين بإنشاء أو تعزيز الشبكات القائمة في بلدانهم، وتنفيذ تدخلين أو ثلاثة في كل دولة. حتى اللحظة، أنشأ ١١ برلمانياً من أصل ٢٠ شبكة وطنية للبرلمانيين خاصة بالتغذية. واستطاع الكثير منهم تنظيم آلية للملاحظات التقييمية حول الاجتماع الإقليمي لبرلمانهم الوطني، حتى أن بعضاً منهم نظموا أنشطة مناصرة.

إن إنشاء شبكة برلمانية تابعة لحركة توسيع نطاق التغذية يشكّل تحدياً خاصاً لأن البرلمانيين لا يمتلكون معرفة كبيرة حول التغذية، ويتغيرون كثيراً، إضافة إلى عدم توفر التمويل لهم لتنظيم أنفسهم أو تنفيذ أنشطة مناصرة. وقد قامت جهات شريكة مثل اليونيسف ومنظمة مكافحة الجوع وشبكات المجتمع المدني التابعة لحركة توسيع نطاق التغذية بعقد جلسات تدريب حول تنمية القدرات، لكن هناك نسبة تبدّل كبيرة في البرلمانيين. في السنغال، على سبيل المثال، لم تتم إعادة انتخاب قادة الشبكة مرة أخرى. ويُعتبر الدعم الذي تقدمه جهات شريكة خارجية مثل اليونيسف أمراً حيوياً لإنشاء شبكة من البرلمانيين لمناصرة التغذية. وفي السنغال أيضاً، قام البرلمانيون بإعداد دليل للعمل في مجال التغذية بهدف التغلب على تحدّيات تبدّل البرلمانيين وافتقارهم إلى المعرفة المطلوبة حول التغذية.

المشاركون في ندوة الاتحاد البرلماني الدولي/اليونيسف التي عُقدت حول الاستثمار في التغذية مع أعضاء البرلمان خلال ندوة البرلمانيين في ٢٠١٧، بوركينا فاسو

The SUN Movement

في منطقة بحيرة تشاد، يتحول التركيز تدريجياً من أعمال الإغاثة في الطوارئ إلى تعزيز قدرة الدولة على الصمود على المدى الطويل

تشاد

كان ثلاثة برلمانيين، وهم أيضاً أعضاء في شبكة البرلمانيين القُطرية من أجل التغذية (من اليمين راكيس أحمد صالح، وسيلغيت آشتا آغيدي، وسودجا آدجوبما نيكامور)، قد حضروا الاجتماع الأول لشبكة غرب ووسط أفريقيا في العام ٢٠١٣، وهو الاجتماع الذي حثّهم على إنشاء الشبكة القُطرية الخاصة بهم. وقد ارتفع عدد الأعضاء من تسعة في العام ٢٠١٤ إلى ٢٢ عضواً من النواب حالياً، ويعود ذلك جزئياً إلى فعاليات أيام التوعية التي قامت الشبكة بتنظيمها للبرلمانيين.

«لا بدّ لي أن أعترف، كعضو في برلمان تشاد، أننا لم نكن نعرف شيئاً عن المشكلة عندما وصلنا إلى مدينة برازافيل. ومن خلال جلسات النقاش والحوار، أصبحنا أكثر دراية بمدى خطورة الوضع وبالمشكلة القائمة في العديد من مناطقنا. وكذلك أدركنا من خلال العروض التقديمية أن الوضع هنا بالغ الخطورة. ولم نكن نعرف هذا من قبل. وعندما عدنا إلى الوطن، أبلغنا رئيس البرلمان بهذه المشكلة خطيّاً وبشكل شخصي». (راكيس أحمد صالح)

شارك أعضاء الشبكة بشكل فاعل في بلورة السياسة الوطنية للغذاء والتغذية، وحضروا الاجتماعات التي عُقدت مع مختلف الوزارات الحكومية. كما زار أعضاء البرلمان أيضا تسعاً من المناطق الـ٢٣ في الدولة بمرافقة اليونيسف، وأطلعوا الشبكة والبرلمان الوطني على نتائج هذه المهمات وعلى ما وصفوه بـ«مشكلة سوء التغذية المتفاقمة» في البلاد. وسوف تسهم هذه التقارير في بلورة خطة عمل التغذية، والتي يجري العمل على وضع اللمسات النهائية عليها.

«قمنا بتنظيم جولة في مدينة انجمينا حيث زرنا المستشفيات الثلاثة الرئيسية فيها للاطلاع على وضع الأطفال الموجودين فيها والذين يعانون من سوء التغذية. وعند وصولنا، دُهشنا من الوضع الذي يُنذر بالخطر لهؤلاء الأطفال إذ رأينا بعضهم يعاني من سوء التغذية المزمن وبعضهم الآخر يعاني من سوء التغذية المعتدل أو الأوّلي. وبعد هذه الزيارات إلى المستشفيات، وضعنا جدولاً زمنياً لتنفيذ زيارات إقليمية». (سيلغيت آشتا آغيدي)

وأكّد البرلمانيون على أن هذه الزيارات لن تكون لمرة واحدة فقط: فقد رأوا أن دورهم يتمثل في رفع مستوى الوعي بين السلطات المعنية في كل منطقة لتولي المسؤولية عن أنشطة الرصد لمكافحة سوء التغذية، وأن النواب سيتابعون هذه الإجراءات. ولدى بعض المناطق لجان تغذية موجودة على الأرض، لكن دور البرلمانيين هو نشر الوعي. ويمكن للبرلمانيين دعم أو تشجيع المدراء لإنشاء أطر عمل في المناطق التي تفتقر إلى مثل هذه الأطر.

«هناك مسؤولو اتصال وتنسيق على مستوى الأقاليم والدوائر والمناطق. ونحن نمارس الضغط على السلطات الحكومية واللامركزية. وندعم العمل الحكومي ونكمله - في الواقع، إننا نساعد في نشر الوعي حول هذه المشكلة المتفاقمة. وقد رأينا أن الرسالة تتجسد على أرض الواقع أيضاً من خلال الدعوة إلى معالجة مشكلة سوء التغذية بطرق مختلفة. كما نرى أيضاً أن السلطات المحلية تفتقد نوعاً ما إلى المعرفة، ولكن بفضلنا أصبحت تدرك مدى خطورة الوضع القائم. نشعر أن الرسالة على هذا المستوى هامة جداً ». (سودجا أدجومبا نيكامور)

وقد أكّد النواب على أهمية نشر الوعي حول الرضاعة الطبيعية الحصرية والتغذية خلال أول ١٠٠٠ يوم من الحياة؛ ودون وجود هذا الفهم لدى أولياء الأمور والمجتمعات المحلية والرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين، شعروا أنه «حتى لو صوّتنا على بند إضافي في الميزانية، فسيكون ذلك، من دون وجود الوعي، هدراً للجهود». ومن شأن تنفيذ مبادرات مثل الإذاعة المجتمعية التي تبثّ برامج تتعلق بالتغذية باللهجات المحلية أن يساعد في نشر وتعميم رسائل التثقيف.

تشارك الشبكة حالياً في عدد من المبادرات، بما فيها العمل على سنّ قانون لمعاقبة استيراد وبيع الملح غير المدّعم باليود؛ وسنّ تشريع لتطبيق مدونة قواعد تسويق بدائل حليب الأم؛ وتشريع لتدعيم الأغذية بالحديد وحمض الفوليك وفيتامين أ. كما درس أعضاء الشبكة إمكانية اقتراح قانون لحظر تسويق معجون الفول السوداني، وهو الغذاء العلاجي المستخدم لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والذي قيل لهم إنه متوفر بشكل واسع لكنه يُستخدم من قبل البالغين.

بوركينا فاسو

مقتطفات من مقابلة مع غنومو نيسان بوريما (إلى اليمين)، عضو برلمان وعمدة مدينة هونديه، وهي قسم إداري في محافظة توي في منطقة هوت باسين في غرب البلاد، والذي تلقى تدريباً كأخصائي تغذية في جامعة قسنطينة في الجزائر.

ما هو دورك في شبكة البرلمانيين من أجل التغذية في بوركينا فاسو؟ كيف تم إنشاؤها؟

أنا منسق شبكة البرلمانيين من أجل التغذية في بوركينا فاسو. بعد تخرجي من الجامعة، عملت في مديرية التغذية بوزارة الصحة لمدة سبع سنوات. في العام ٢٠١٥، تم انتخابي كعضو في البرلمان الوطني ورأيت أن الطريقة المثلى للنهوض بجدول أعمال التغذية هي من خلال إنشاء شبكة للبرلمانيين للعمل من أجل التغذية. أُنشأت الشبكة في العام ٢٠١٦ ولديها الآن ٣٥ عضواً.

ما هو هدف شبكة البرلمانيين التي أنشئت في بوركينا فاسو من أجل التغذية؟

تهدف هذه الشبكة إلى تعزيز برامج التغذية والإسهام في مكافحة سوء التغذية من منظور البرلمان الوطني. ويمكن للبرلمانيين حثّ الحكومة على تمويل تدخلات التغذية من أجل مكافحة سوء التغذية، إلى جانب التمويل المقدّم من الجهات المانحة على هذا الصعيد. حالياً، يتم تمويل معظم تدخلات التغذية من قبل جهات مانحة خارجية، لكن هذا التمويل غير مستدام وينبغي علينا حثّ الحكومة على اعتبار التغذية أولوية تنموية.

كيف تعمل الشبكة على تحقيق هذه الأهداف؟ ما هي الأنشطة التي تم تنظيمها حتى هذه اللحظة؟

لا يوجد بين البرلمانيين أخصائي تغذية (مع أن بعضهم أخصائيون صحيون)، ولذا فإن أول نشاط قمنا بتنفيذه هو توعية زملائنا البرلمانيين حول التغذية بمساعدة من شبكات حركة توسيع نطاق التغذية (شبكة الأمم المتحدة، وشبكة المجتمع المدني، ومسؤول التنسيق الحكومي). لقد عملت شبكة البرلمانيين على وضع وتبنّي القوانين المتعلقة بالتغذية، مثل إنفاذ مدونة القواعد الدولية بشأن تسويق بدائل حليب الأم والتدابير المتعلقة بإعفاء المواد الخام المستخدمة في إنتاج الأغذية العلاجية الجاهزة من الضرائب. ونجحنا أيضاً في وضع بند موازنة تغذوي للتغذية بموجب قانون المالية للعام ٢٠١٦، والذي بدأ بمليار فرنك أفريقي (١,٧٥ مليون دولار أمريكي)، ومن المخطط أن يرتفع هذا الرقم إلى ثلاثة مليارات فرنك أفريقي (٥,٢٥ مليون دولار أمريكي) في العام ٢٠٢٠.

أحد قياسات محيط منتصف أعلى الذراع في إحدى العيادات في بوركينا فاسو لتقييم الوضع التغذوي

The SUN Movement

هل شبكة البرلمانيين جزء من حركة توسيع نطاق التغذية في بوركينا فاسو؟

نعم، نحن نشارك في أنشطة المنصة متعددة القطاعات الخاصة بحركة توسيع نطاق التغذية، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات للتغذية وبلورة سياسة الأمن الغذائي. وأنا شخصياً أشارك في الدعوة القُطرية التي تطلقها حركة توسيع نطاق التغذية بالتعاون مع مسؤول الاتصال والتنسيق الخاص بالحركة وغيره من منسقي الشبكة.

ما هي العلاقة التي تجمعكم مع البرلمانيين الآخرين خارج بوركينا فاسو؟

لقد قمنا في غرب ووسط أفريقيا بإنشاء شبكة إقليمية للتغذية، ونظّمنا فعالية هنا في بوركينا فاسو للجمع بين برلمانيين من ٢٠ دولة. كما عقدنا جلسات نقاش مع البيرو حيث نجح البرلمانيون في جعل الحكومة تعمل على تخفيض معدل سوء التغذية من خلال تنفيذ تدخلات تغذية طموحة.

كشبكة عمل، هل تتلقون دعماً خارجياً؟

نعم، نحظى بالدعم من شبكة المجتمع المدني التابعة لحركة توسيع نطاق التغذية، والتي زودتنا بالمعلومات والدعم المالي للمشاركة في ورش العمل الدولية. كما قدّمت شبكة الأمم المتحدة التابعة للحركة الدعم لنا في تنظيم ورشة توعية البرلمانيين في بوركينا فاسو.

هل تصل قضية التغذية إلى مسامع الحكومة؟ من خلال البرلمانيين؟

في البرلمان، صوتنا مسموع جيداً، لكن في الحكومة ما زلنا في البداية. لقد جئت من الجانب الحكومي وأصبحت عضواً في البرلمان، لذا أدرك أن مسألة التغذية تذوب داخل القطاع الصحي. لقد بدأت مسألة التغذية للتوّ تصبح مسموعة في الحكومة، على سبيل المثال، تم وضع بند في ميزانية وزارة الصحة للتغذية حتى أنه تم حشد التمويل لها. مع ذلك، نبقى نحن من يتحمل مسؤولية وضع بند في الميزانية لكل وزارة من الوزارات المعنية بالتغذية مثل وزارة الزراعة وغيرها.

ما هي العوامل التي أفضت إلى وضع مخصصات للتغذية في الميزانية؟

تمكنت جهود المناصرة التي بذلتها شبكة المجتمع المدني في حركة توسيع نطاق التغذية، بدعم من شبكة البرلمانيين، من إقناع بعض البرلمانيين بدعم وتأييد الفكرة. كما كانت هناك أيضاً بيئة مواتية بعد المصادقة على خطة جديدة للتنمية في بوركينا فاسو، والتي تتمثل أحد أهدافها في تنمية رأس المال البشري في الدولة. وبالتالي، بدأنا العمل بالقول إنه يستحيل على الحكومة تنمية رأس المال البشري من دون مكافحة سوء التغذية أولاً. وأدركت الحكومة هذا المنطق وقبلت بوضع ميزانية في هذا الصدد على الأقل على مستوى وزارة الصحة. وينبغي علينا استخدام أدوات أخرى لحثّ الحكومة على وضع بنود ميزانية أخرى في الوزارات الأخرى المعنية بالتغذية.

إنشاء شبكات حركة توسيع نطاق التغذية SUN في الولايات الهشّة والمتضررة من النزاع

فريق إدارة المعرفة في حركة توسيع نطاق التغذية التابع لشبكة التغذية في الطوارئ

إن حركة توسيع نطاق التغذية SUN هي عبارة عن «مجموعة من الحركات الوطنية التي تقودها الحكومات الملتزمة بتوسيع نطاق أثر التغذية ونتائجها، إلى جانب الجهات الشريكة التي يتم حشدها لدعم أهداف الحركة» (خارطة طريق حركة توسيع نطاق التغذية ٢٠١٦-٢٠٢٠). ومن الميزات المتفردة لنموذج حركة توسيع نطاق التغذية هو وجود شبكات تابعة لها تمّ تصميمها لإضفاء طابع رسمي على نهج الأطراف الرئيسية المتعددة ذات العلاقة. على المستوى القُطري، تمت التوصية بإنشاء أربع شبكات عمل - شبكة المجتمع المدني، وشبكة الأعمال التجارية، وشبكة الأمم المتحدة، وشبكة الجهات المانحة - وذلك من أجل الجمع بين الأطراف الرئيسية القادرة على التأثير في مُخرجات التغذية. ويعتبر حشد شبكات عمل وراء الحكومة أمراً حيوياً لمأسسة وتمويل ودعم الالتزامات الحكومية المتعلقة بالتغذية. للحركة جذور في عدة سياقات قُطرية متنوعة؛ وبالتالي، تعمل الشبكات بشكل مختلف، وبدرجات متفاوتة في هذه البيئات المتباينة بشكل واسع. بالإضافة إلى الهيكليات التي توضع على مستوى المقاطعات لشبكات حركة توسيع نطاق التغذية، هناك هيكلية دعم عالمية مع وجود منظمة (منظمات) مستضيفة لكل شبكة من الشبكات الأربع.

وخلال الفترة بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠١٨، استكملت «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN عملية وضع جدول بالشبكات بقيادة فريق «شبكة التغذية في الطوارئ» لأخصائيي إدارة المعرفة الإقليميين في الدول الـ١٧ الأعضاء في حركة توسيع نطاق التغذية SUN التي تعمل فيها الشبكة ضمن برنامج المساندة الفنية من أجل التغذية. وقد تم تنفيذ هذا العمل عبر عقد جلسات نقاش مع قيادات الشبكات وغيرهم من الفاعلين على المستوى القُطري باستخدام شبكات «شبكة التغذية في الطوارئ» الموجودة حالياً ضمن حركة توسيع نطاق التغذية على المستوى القُطري. وقد أُجريت مقابلات مع ٥٠ شخصاً تقريباً (معظمهم من أعضاء الشبكة، وكذلك مع الجهات الأخرى ذات العلاقة الرئيسية) من ١٧

شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني في ميانمار: إحراز التقدم

التخطيط المجتمعي لأنشطة سُبل العيش المشتركة

Save the Children

خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ أصبح تحالف منظمات المجتمع المدني تحالفاً رسمياً في ميانمار بدعم من مؤسسة إنقاذ الطفل. وقد أُنشئت الشبكة من خلال لجنة تسييرية من ١٠ أعضاء، سبعة منهم منظمات غير حكومية دولية والثلاثة الأخرى هي منظمات غير حكومية محلية. وتُدار شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني في حركة توسيع نطاق التغذية من قبل ثلاثة موظفين متفرغين في المكاتب القُطرية لمؤسسة إنقاذ الطفل حيث يركزون بشكل رئيسي على عمل شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني. وقد شملت أنشطتها: دعم الحكومة لوضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات بشأن العمل من أجل التغذية وتعزيز مدونة القواعد الدولية لتسويق بدائل حليب الأم والإبلاغ عن انتهاكات هذه «القواعد».

ومن أهم التطورات الأخيرة التي شهدتها شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني تأسيس أول منصة لها على مستوى المحافظات والأقاليم في إقليم أيراوادي (الدلتا). ولم يقتصر الغرض من هذه المنصة على الجمع فقط بين المنظمات غير الحكومية المختلفة التي تعمل على تنفيذ برامج التغذية في هذه المنطقة، بل تعمل أيضاً على الجمع بين الحكومة الإقليمية والبرلمانيين وغيرهم من المسؤولين الفاعلين رفيعي المستوى في مجال التغذية.

وبحسب مدير شبكة تحالف منظمات المجتمع المدني، من الدروس المستفادة الرئيسية بحسب واقع خبرته على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والأقاليم قوة التحدث بصوت موحد يمثل مجموعة الجهات الرئيسية ذات العلاقة، مما يجعلها تحظى بالاهتمام وأخذها على محمل الجدّ بطريقة لا يمكن لأية وكالة فردية أن تحققه. وقد شكّل هذا حافزاً كبيراً بالنسبة لكثير من تحالفات منظمات المجتمع المدني لمواصلة مشاركتها.

الوسط الأكاديمي وشبكة الأبحاث في باكستان: توضيح الأدوار

تهدف شبكة الوسط الأكاديمي والأبحاث، والتي تأسست في شهر أيار/مايو ٢٠١٦، إلى ضمان الانسجام في الأبحاث المتعلقة بالتغذية وجسر الفجوة القائمة بين الوسط الأكاديمي وصانعي السياسات والأخصائيين. في البداية، كانت المنظمات مترددة في التفاعل مع المنصة بسبب عدم وضوح دورها. مع ذلك، تراجع هذا القلق من خلال الاجتماعات مع منسق شبكة الوسط الأكاديمية التابعة لحركة توسيع نطاق التغذية، والذي قدّم شرحاً تفصيلياً حول الطريقة التي يمكن للمنصة أن تربط فيها بين الهيئات البحثية والأكاديمية على المستوى القُطري والمستوى العالمي. وبالنتيجة، انضمت إلى الشبكة ٤٠ مؤسسة أكاديمية ومنظمة بحثية ووضعت خطة تشغيلية. واشتمل العمل على: تمرين تحديد أولويات البحث الوطني؛ وتأمين تمويل البحوث (على سبيل المثال، قدمت هيئة التعليم العالي في باكستان التمويل لـ١٠٤ دراسات بحثية مختلفة)؛ وتطوير الأنشطة بشكل مشترك مع شبكة الأعمال التجارية التابعة لحركة توسيع نطاق التغذية (على سبيل المثال، في بيشاور تم ربط برنامج المعكرونة المدّعمة الذي تقوده إحدى الجامعات بواحدة من كبرى شركات التصنيع الغذائي في باكستان «كنور»)؛ وعقد تدريبات حول أبحاث التغذية. ويتم التخطيط لإنشاء مركز لإدارة المعرفة حيث ستتم أرشفة كافة الدراسات والوثائق ذات العلاقة ويمكن الوصول إليها من خلال بوابة إلكترونية على الويب.

تشكل عملية تطوير المنتجات التغذوية في باكستان نموذجاً للدول الأخرى وتلعب دوراً هاماً في خفض نسبة سوء التغذية بين الأطفال في جميع أنحاء المنطقة.

The SUN Movement

دولة حول التقدم الذي تُحرزه الشبكات على الأرض، والهدف الحصول على أمثلة على قصص النجاح والممارسات المثلى، إضافة إلى بلورة صورة عامة عن كيفية تطور الشبكات في كل الدول. وتركز «شبكة التغذية في الطوارئ» في عملها من خلال برنامج المساندة الفنية من أجل التغذية على ١٧ ولاية هشّة و/أو متضررة من النزاع، إذا أنه من غير الواضح بعد مدى قدرة هيكلية حركة توسيع نطاق التغذية على تلبية احتياجات هذه الولايات كما ينبغي، والعمل بشكل متوازٍ ومتناغم مع هيكلية العمل الإنساني على تحقيق مكاسب طويلة الأمد على صعيد برامج التغذية.

وكشف تمرين تحديد الشبكات القائمة عن عدد من المجالات التي يفيد أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء الشبكات في الولايات الهشّة والمتأثرة بالنزعات، ومن بين هذه المجالات:

١. ضمان الدعم الحكومي للشبكات: أشارت الجهات الرئيسية ذات العلاقة إلى أن الدعم الحكومي وقيادة الشبكات أمران ضروريان. ليس بوسع الشبكات أن تنمو بشكل تلقائي، بل تحتاج إلى الدعم الحكومي الذي يعزز عملية التأسيس الأولية وتبني الشبكات الجديدة. وكخطوة أولى على هذا الصعيد، يجب أن تقتنع الحكومة «بالقيمة التي

شبكة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحسين الاصطفاف والعمل معاً

نجحت شبكة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجمع بين ثماني وكالات من الأمم المتحدة للعمل معاً على التغذية في الدولة (وهي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وقد هدفت الشبكة في البداية إلى وضع استراتيجية مشتركة متعددة القطاعات للتغذية في أكثر المناطق استضعافاً في الدولة. وخلال عملية مراجعة لعمل الشبكة في العام ٢٠١٦، خصصت الوكالات بعض الوقت لدراسة دورها الفردي والجماعي في معالجة سوء التغذية في الدولة، ووضعت اللمسات الأخيرة على خارطة طريق هدفت إلى تعزيز مستوى الانسجام في أعمالها ودعم عملية تخطيط مشتركة فيما يتعلق بالتغذية. وركز العمل لاحقاً على وضع قائمة خاصة بالتغذية إذ تم تحديد تدخلات التغذية التي تنفذها الأمم المتحدة - في الأماكن التي تتواجد فيها أكثر من وكالة واحدة من وكالات الأمم المتحدة وحيث تقوم مجموعة شبكة الأمم المتحدة بالتحقق من التكاملية والفجوات والفرص لتحسين مستوى التعاون وتحسين آليات تنفيذ التدخلات. واعتبرت الحكومة هذه الأداة مفيدة لأنها تسلط الضوء على عملية وضع برامج التغذية وأن التركيز لا يقتصر فقط على عمل التنسيق في الدولة. ومن بين الأنشطة الأخرى: وضع رسالة مشتركة للتغذية، وإعداد مقترحات تمويل مشتركة، وتنفيذ مراجعة للسياسات، ودعم لجان التغذية في المحافظات، ووضع ثلاث خطط للتغذية على مستوى ثلاث محافظات. لقد أسهمت كثير من العوامل في نجاح شبكة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبينها: ضمان امتلاك جميع الأطراف الرئيسية الفاعلة لفهم شامل حول استخدام قنوات متعددة القطاعات للتغذية، ووجود أخصائيين فنيين متمرسين على كافة المستويات، وتطبيق عملية تيسير فعّالة.

مزارعة في أحد المشاريع التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي - منظمة الأغذية والزراعة في منطقة تشيكابا في جمهورية الكونغو الديمقراطية

WFP/Marco Frattini

تضيفها» الشبكات. علاوة على ذلك، من الهام أن تكون الشبكات قادرة على المحافظة على استقلاليتها لتعزيز المساءلة. وقد بدا أن العلاقات الأكثر فعالية بين الحكومات والشبكات هي العلاقة الحيوية والبنّاءة التي تتمحور حول الأنشطة والأولويات. وتعكس هذه النتائج ما أشير إليه في التقييم المستقل والشامل للعام ٢٠١٥ في تقرير حركة توسيع نطاق التغذية، والذي نصّ على التالي: «... عملية التبنّي والقيادة على المستوى القُطري هما المحددان الوحيدان الأكثر أهمية للنجاح: التقبّل من قبل الحكومات ... كان أمراً حاسماً لضمان إعطاء أولوية أكبر لمسألة التغذية والالتزام الواضح بالنتائج وتعزيز القدرة على التنفيذ». ويعود الأمر إلى الحكومة لضمان أن يكون للشبكات «دور فعّال»، مع الحرص على أن يلعب مسؤول التنسيق والاتصال الذي تعيّنه الحكومة لحركة توسيع نطاق التغذية دوراً حيوياً بوصفه الجهة القيادية الرسمية للحركة في كل دولة من الدول.

٢. الاستفادة مما هو قائم أصلاً في الدولة: من الفروق الأساسية بين الشبكات هو أن هناك شبكات تجمع بين الجهات الرئيسية ذات العلاقة للمرة الأولى مقارنة مع شبكات أخرى تنطلق أو تستفيد من هيكليات التنسيق الحالية وهيكلية التغذية الفاعلة أصلاً. في العديد من الدول حيث توجد ولايات هشّة ومتضررة من النزاع، هناك آلية تنسيقية حيوية قائمة أصلاً لتنسيق قطاع التغذية، والتي يمكن مواءمتها مع حركة توسيع نطاق التغذية SUN. وفي الأماكن حيث لم تكن هناك منصات تنسيق فاعلة، يُنظر إلى حركة توسيع نطاق التغذية على أنها جلبت شيئاً جديداً إلى الدولة (على سبيل المثال، في تشاد وميانمار). مع ذلك، في بعض الدول حيث توجد آليات قائمة، كانت الشبكات تُعتبر في بعض الأحيان مكررة، وبالتالي لا تضيف أية قيمة. وفي حالات أخرى، نجحت شبكات حركة توسيع نطاق التغذية في الاستفادة من الآليات القائمة بما فيها هيكلية العمل الإنساني (على سبيل المثال، الصومال وجنوب السودان).

٣. تجنب تأسيس الشبكات التي تعمل بتقطّع: أشار عدد من الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم إلى أن عدم استمرارية عمل الشبكات على المستوى القُطري حدّ من قدرة الشبكات على أن تكون أطرافاً فاعلاً في الهيكلية الوطنية للتغذية وفي وضع وتنفيذ الخطط. بالنتيجة، وصل عدد من الدول إلى حالة «لا يوجد فيها شبكات على الأرض» لعدة سنوات، مما جعلها تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى مرحلة التنفيذ لتحقيق غاياتها وأهدافها. وكان التغير في القيادات وتقطع التمويل وتبدّل مدراء الشبكات كلها أسباب تمت الإشارة إليها على أنها وراء التحدّي الذي يتمحور حول الاستمرارية. وقد أوصت الجهات الرئيسية ذات العلاقة بتوفير تمويل إضافي للدول التي لديها ولايات هشّة ومتضررة من النزاع وذلك لضمان وجود مدراء متفرغين للشبكات وتوفر الموارد التي تضمن نجاح واستمرارية هذه الشبكات. كما ينمّ مثال باكستان عن قيمة الاستثمار الأولي وفترة الإعداد لتبني وتأسيس الشبكات وضمان التقبّل الحكومي لها.

٤. الاستفادة من الدروس المأخوذة من آليات شبكة المجتمع المدني: يبدو أن شبكة منظمات المجتمع المدني هي الشبكة الأكثر بروزاً ورسوخاً بين شبكات حركة توسيع نطاق التغذية في الدول الـ١٧ محل التركيز. وكشفت عملية الجدولة والتحديد أن شبكة منظمات المجتمع المدني في الدول التي لديها ولايات هشة ومتضررة من النزاع غالباً ما تكون مثيرة للإعجاب من حيث حجم ونطاق العضوية، مع تطبيق عمليات حُكم قوية. وتمت الإشارة إلى أن الشبكات الأخرى قد تستفيد من الدروس من واقع تجربة شبكة منظمات المجتمع المدني حول كيفية ترسيخ وتأسيس نفسها.

٥. ليس هناك نظام موحد مناسب للجميع: هناك تباين كبير بين شبكات منظمات المجتمع المدني في الدول الـ١٧ حيث توجد ولايات هشّة ومتضررة من النزاع، بينما يوجد على المستوى العالمي «مخطط» لكيفية عمل الشبكات؛ لعله من الأنسب بالنسبة للدول أن تستند في عملية إنشاء الشبكات وتنفيذها إلى عملية تحديد الآليات القائمة داخل الدولة ومن خلال تحليل السياقات.

أم تُطعم ابنها في مقاطعة كوكس بازار في بنغلادش

WFP/Shehzad Noorani

توسيع نطاق التغذية وتحسينها في برنامج الوجبات المدرسية في مدارس قيرغيزستان

إيما خاتشاتريان (إلى اليمين) تدير برنامج الوجبات المدرسية ضمن برنامج الأغذية العالمي في جمهورية قيرغيزستان. وهي تتمتع بخبرة حوالي عشر سنوات في العمل في برامج التنمية لصالح الشباب والأطفال واللاجئين.
نورشايم تيلينبيفا (إلى اليسار) هي أخصائية في الصحة العامة وسبق لها العمل كمسؤولة عن وضع السياسات لبرنامج التغذية لدى المكتب القُطري لبرنامج الأغذية العالمي في جمهورية قيرغيزستان.

المقدمة

تحيط بجمهورية قيرغيزستان اليابسة من جميع اتجاهاتها وتقع وسط آسيا ويبلغ عدد سكانها ٦,٢ مليون نسمة. وقد شهد الوضع الغذائي في الدولة تحسناً مضطرداً خلال العقد الماضي مع انخفاض في معدل انتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى النساء في سنّ الإنجاب ولدى الأطفال دون سنّ الخامسة، إضافة إلى انخفاض نسبة التقزّم لدى الأطفال دون سنّ الخامسة من ٢٣٪ في العام ٢٠٠٩ إلى ١٣٪ في العام ٢٠١٤ [١]. مع ذلك، ما زالت هناك مستويات عالية من نقص المغذيات الدقيقة (خاصة فقر الدم ونقص اليود). ولا تزال هناك مناطق تعاني من نسبة انتشار عالية للتقزّم (على سبيل المثال؛ ٢١٪ في جلال آباد و١٦,٤٪ في محافظة نارين)، إضافة إلى نشوء مشكلة الوزن الزائد بين الأطفال دون سنّ الخامسة (٧٪ في العام ٢٠١٤).[١] بينما تُعتبر نسبة انتشار الهُزال متدنية نسبياً، إذ قُدرت نسبة انتشاره بـ٢,٨٪ في العام ٢٠١٤. ويُقدّر أيضاً أن ٤٣٪ من الأطفال في سنّ المدرسة في جمهورية قيرغيزستان يعانون من نقص اليود، بينما يعاني ٣٢٪ منهم من نقص فيتامين أ[١].

على الرغم من التحسّن التدريجي في الاقتصاد وانخفاض معدلات الفقر، ما زال الفقر يؤثر على رُبع السكان، وخاصة في المناطق الريفية وبين النساء والأطفال. ويرتبط الفقر بتدني مستوى الأمن الغذائي إذ ينفق الناس ٦٨٪ من ميزانيتهم على الطعام. ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي مسألة موسمية في البلاد؛ وهو يرتبط أيضاً بالفقر الذي يؤثر على ٢٥٪ من السكان بشكل عام وعلى ٣٢٪ من الأطفال. كما أن هناك ازدياداً في الاعتماد على واردات الطعام، مما يجعل أسعار الأغذية المحلية عرضة لتقلبات الأسعار الدولية.

تحسين برنامج الوجبات المدرسية

يعمل برنامج الأغذية العالمي منذ العام ٢٠١٣ مع حكومة قيرغيزستان والجهات الشريكة متعددة القطاعات على تحسين برنامج الوجبات المدرسية الوطنية بما يتماشى مع معايير الجودة الدولية. وحتى يومنا هذا، تقدّم ٤٥٠ مدرسة تجريبية وجبات مدرسية مُحسّنة. وتمثل هذه المدارس ١٥٪ من مجموع المدارس وتصل إلى ١١٣,٠٠٠ طفل في عمر المدرسة الإعدادية في جميع أنحاء محافظات الدولة السبع. وبحسب برنامج الأغذية العالمي، تهدف الخطة الاستراتيجية القُطرية الجديدة لقيرغيزستان (٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى حصول ٣٥٠ مدرسة أخرى على دعم مالي وفني لتحسين نوعية الوجبات التي تقدمها.

ويشمل هذا الدعم: توفير المساعدة الفنية للمدارس، بما في ذلك المساعدة في إعادة بناء وتجهيز المطابخ/المقاصف المدرسية، والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي؛ وإدخال قوائم أطعمة مغذية جديدة؛ وتدريب الموظفين (الإدارة والطهاة)؛ ومتابعة قوائم الطعام اليومية. وقد عملت الجهات الشريكة على وضع سياسة وطنية بشأن التغذية المدرسية، وكذلك تنمية القدرات الوطنية لضمان الإدارة الفاعلة لبرنامج الوجبات المدرسية.

ويعزز البرنامج عملية تكرار ومأسسة آليات تقديم وجبات متنوعة ومغذية في جميع المدارس الابتدائية للصفوف ١-٤ (الأطفال في الفئة العمرية ٦ إلى ٩ سنوات).

ومن بين التحسينات الرئيسية التي أُدخلت على الوجبات المدرسية استبدال وجبة «الكعكة وفنجان الشاي» التقليدية بمجموعة واسعة من الوصفات والقوائم التي تلبي متطلبات المغذيات، بما فيها العصيدة الساخنة والشوربات والسلطات. كما يتم أيضاً توفير الدقيق المدّعم لصنع الأطعمة المخبوزة في الفرن. وتم عقد تدريبات لطهاة المدارس لإعداد الوجبات.

تمويل الوجبات المدرسية

على الرغم من محدودية ميزانية الدولة، خصصت جمهورية قيرغيزستان التمويل لتنظيم وجبات الطعام للطلاب بمعدل ٧ إلى ١٠ سومات قيرغيزستانية (٠,١٠ - ٠,١٥ سنتاً من الدولار الأمريكي) لكل طفل في اليوم الواحد منذ العام ٢٠٠٦، بما يعادل مخصص إجمالي بقيمة ٦٢٠ مليون سوم قيرغيزستاني (١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي). كما تغطي الحكومة أيضاً رواتب الطهاة ومساعديهم (يبلغ إجمالي الإنفاق على برنامج الوجبات المدرسية ٢٪ من ميزانية التعليم في الدولة).

كما أفضى الاهتمام بتغذية الأطفال وتحديد أولوياتها في جمهورية قيرغيزستان إلى توفير دعم كبير من قبل السلطات المحلية للبرنامج، مثل أموال التجديد والصيانة والتكاليف الأخرى المتعلقة بتشغيل المقاصف. ويتميز برنامج قيرغيزستان بتفرده من حيث نهجه التكاملي والجهود المشتركة التي تبذلها الدولة وبرنامج الأغذية العالمي والمجتمعات

[١] المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS في قيرغيزستان، ٢٠١٤.

المحلية. ولا تقتصر مساهمة المجتمعات المحلية/أولياء الأمور على تنظيم الوجبات فحسب، بل تُسهم أيضاً في رصد وإدارة العملية عن كثب. ويشارك أولياء الأمور والمشاريع التجارية المحلية في تصميم قوائم الطعام والطهي وشراء الغذاء وتتبع الإنفاق ورصد جودة الطعام ومتطلباته الصحية، إضافة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تنشأ ومتابعتها.

العمل مع قطاعات متعددة

يدرك البرنامج ضرورة العمل مع قطاعات أخرى، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH، بهدف تعظيم فوائد التغذية. وتشمل التحسينات في البنية التحتية وتوفير المياه الباردة والساخنة، وشبكات المجاري، والمراحيض. ويتم تزويد المطابخ المدرسية بمعدات عصرية تتيح إعداد وجبات ساخنة وتحضير الطعام واستهلاكه في ظروف صحية، وبما يتفق مع قواعد النظافة الصحية الوطنية. ويتم عقد تدريبات على الممارسات الصحية لجميع أعضاء المجتمع المدرسي، بما فيها تنظيم ألعاب تفاعلية للأطفال تتعلق بالتغذية والنظافة العامة.

وتشكل الزراعة، أو بتحديد أكبر نهج «المزارع للمدارس»، مكوّناً هاماً آخر في البرنامج. ومن شأن تشجيع ودعم المزارع والحدائق المدرسية لزراعة الأغذية الإسهام في خفض تكلفة الوجبات المدرسية والتحكم بشكل أفضل في جودة المنتجات الزراعية الواردة. في الوقت الحالي، لدى ٨٥ مدرسة مزارع وحدائق لا يقتصر استخدامها فقط على الاستفادة منها في إعداد الوجبات عبر جعلها أقل ثمناً وأكثر تنوعاً، لكنها تُشكل أيضاً في بعض الحالات مصدراً للدخل يساعد في تلبية الاحتياجات المدرسية الإضافية. علاوة على ذلك، يتيح هذا النظام تحسين الاقتصاديات المحلية من خلال إيجاد فرص عمل للمزارعين، وتعزيز السوق المحلية، وإتاحة الفرص التجارية للمجتمعات المحلية.

المشاركة المجتمعية

إن إشراك المجتمعات المحلية (وأحياناً لجان القرى) والأبوين والجدّين في البرنامج هو أحد العناصر الحيوية. وتُعتبر عمليات الرصد والمتابعة اليومية، والمشاركة في إدارة الوجبات (مثل جمع الأموال وشراء المنتجات الإضافية)، والإشراف اليومي على جودة الطعام، وتعزيز عملية التشغيل اليومي لبرنامج الوجبات المدرسية جزءاً من العملية لا بدّ منه وتُعتبر كذلك عامل نجاح رئيسياً لاستدامة البرنامج.

كما تُعتبر مشاركة أولياء الأمور والمشاركة المجتمعية عاملاً حيوياً في مناصرة أهمية الوجبات المدرسية مع الحكومة والجهات المانحة المحتملة. كما يتمتع أولياء الأمور بالقدرة على توضيح الفوائد التي تصبّ في صالح حقّ أطفالهم في الحصول على تغذية صحية.

تحدّيات البرنامج

يتمثل التحدي الرئيسي لتنفيذ برامج وجبات مدرسية مُحسّنة في التكاليف الباهظة للبرنامج، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأولية مثل أعمال التجديد. وتفتقر حوالي ٢٥٪ من المدارس إلى البنية التحتية الملائمة، بما فيها عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي والأبنية، لتنظيم الوجبات بشكل يومي. وتتطلب عملية تجديد وتجهيز المدارس استثمارات مالية ضخمة. وحتى في ظل مشاركة والتزام الحكومة المحلية، غالباً ما يُلاحظ وجود حالات تأخير ومعيقات على صعيد تخصيص الأموال اللازمة. ويسعى برنامج الأغذية العالمي والمجتمعات المحلية إلى التصدّي لهذه المشاكل من خلال حشد التأييد ودعم العمليات الإدارية لوضع مخصصات في الميزانية ومن خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة،

يتمتع أكثر من ٥٠٠٠ طالب وطالبة مدرسة في قيرغيزستان بوجبات مغذية في المدارس

WFP Kyrgyzstan

مثل الجهات المانحة من القطاع الخاص، وأصحاب المشاريع المحليين، والمنظمات غير الحكومية.

فالمخصصات المالية التي تضعها الدولة للوجبات المدرسية ليست بالمستوى المطلوب لتوفير غذاء تغذوي ومتنوع. ومع أن قائمة الغذاء المتنوع مدعومة من برنامج الأغذية العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار المكونات والأسعار المتاحة محلياً لتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة، لا تزال تقتضي مساهمات إضافية من أولياء الأمور، وعادة ما تبلغ ٤ سومات قيرغيزستانية (٠,٠٥ سنتاً من الدولار الأمريكي) في اليوم لكل طفل نقداً أو بقيمة عينية (الفواكه والخضراوات التي تنتجها العائلة أو التحويلات النقدية). ولا تكون عملية جمع وإدارة الأموال دائماً سلسة ومقبولة تماماً. ويُعتبر التعاون مع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية أمراً أساسياً ليس لاستحداث الدعم للتمويل فحسب، بل أيضاً لتنظيم وإدارة عملية جمع الأموال ووضع الميزانيات بشكل عملي.

الدروس المستفادة والخطوات اللاحقة

تنطوي عملية تنفيذ الوجبات المدرسية المحسّنة على عدد من القوانين واللوائح المتعلقة بمتطلبات التغذية وسلامة الأغذية ومعايير النظافة الصحية، وأنظمة المشتريات، ومتطلبات البناء والهندسة، والعديد من المتطلبات الأخرى. ومع ظهور تفاصيل العمل، تجلت العديد من الفجوات وجوانب عدم الاتّساق لأنه لم يتم تحديث العديد من هذه الوثائق لعدة سنوات أو أنها لم تكن موجودة من قبل. وتحتاج عملية مراجعة وتنقيح هذه السياسة وأطر العمل الأساسية إلى وقت طويل وجهد ضخم. وهذا هو التحدّي المتمثل في قيادة البرنامج في اتجاهين متوازيين - التنفيذ والدعم السياساتي.

وتُعتبر المتابعة المنتظمة جانباً حيوياً لضمان التنفيذ الناجح. كما يتطلب برنامج الوجبات المدرسية متابعة وتنسيقاً منتظمين للتأكد من عمل الجهات الرئيسية ذات العلاقة بما يتماشى مع التطورات التي تطرأ على البرنامج والمشاركة فيه وفقاً لذلك.

وتتمثل الخطوات القادمة بالنسبة لوزارة التربية، وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي، في وضع نماذج بديلة لتنظيم الوجبات المدرسية وكفاءة التكلفة لتلك المدارس التي تفتقر إلى البنية التحتية لتوفير وجبات ساخنة لحوالي ٥٠٠ مدرسة في جميع أنحاء البلاد.

وضع إطار عمل للنتائج المشتركة من أجل التغذية في الصومال

د. محمد عبدي فرح (إلى اليمين) هو المستشار الخاص للتغذية ومنسق برنامج التغذية الوطني لدى حركة توسيع نطاق التغذية.
محمد عبدي حسن (في الوسط) هو مستشار التنمية الاجتماعية والبشرية في مكتب رئيس الوزراء في الحكومة الفدرالية للصومال.
جوب جيتشوكي (إلى اليسار) هو أخصائي تغذية في الصحة العامة متخصص في مجال التغذية في حالات الطوارئ، والرصد والأبحاث، ويعمل حالياً في مؤسسة أبحاث وتنمية سكان القرن الأفريقي HPRD.

خلفية عامة

شهدت الصومال، الدولة الواقعة في القرن الأفريقي، خلال العقدين الماضيين تغيرات وتحولات في الحُكم والأمن والتنمية والبيئة الإنسانية. ويقدّر عدد السكان بحوالي ١٢,٣ مليون نسمة، ويعيش ٢,٨ مليون صومالي منهم في المناطق الريفية و٥,٢ مليون شخص (حوالي ٤٢٪ من إجمالي عدد السكان) يعيشون في المناطق الحضرية. وحوالي رُبع السكان هم من البدو الرحّل. وتشير تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من ١,١ مليون صومالي هم نازحون داخليون.

وتعاني الدولة منذ التسعينيات من القرن العشرين من أزمة إنسانية بعد اندلاع الحرب ومن أكثر حالات الطوارئ تعقيداً واستمراراً على مستوى العالم[١]. وتميزت هذه الحالة بارتفاع معدلات الوفاة، وانتشار سوء التغذية بين الأطفال، والنقص الحادّ في الخدمات الأساسية، ونزوح السكان على نطاق واسع. وتبلغ نسبة انتشار سوء التغذية الحادّ الوخيم بين الأطفال دون سنّ الخامسة أكثر من ١٥٪، وهي أعلى من السقف المحدد لحالات الطوارئ. وتُقدّر نسبة انتشار التقزّم بـ٢٣,٥٪[٢]. ويعتبر الوضع الصحي للسكان الصوماليين حرجاً جداً، إذ جاء تصنيف مؤشرات الدولة من بين أفقر مؤشرات الصحة وأعلى مؤشرات الوفيات على مستوى العالم، بما في ذلك معدل ١٣٦ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حيّ ومعدل وفيات الأمهات بنسبة ٧٣٢ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حيّ[٢].

WFP/Georgina Goodwin

طفل يتم قياس وزنه في أحد مراكز العلاج الخارجي في مخيم كاباسا للنازحين في دولو

وعلى الرغم من تنفيذ استثمارات وإجراءات إنسانية ضخمة في الدولة، إلا أنه لم يتم تنفيذ استثمارات موازية لها في جهود بناء وتنمية قدرة أكبر على الصمود والمرونة، مما أدى إلى تكريس نمط متكرر من الاستجابة السنوية للأزمات. وتهدف الجهود الرامية إلى إنشاء إطار عمل للنتائج المشتركة من أجل التغذية إلى «تغيير الاتجاه» نحو وضع مناهج تنمية مستديمة أكثر.

انضمت الصومال إلى حركة توسيع نطاق التغذية SUN في العام ٢٠١٤. في ذلك الوقت، عملت على وضع استراتيجية وطنية للتغذية، واستراتيجية للمغذيات الدقيقة، واستراتيجية لتغذية الرضّع وصغار الأطفال. وقد تقررت ضرورة وضع خطة عمل محددة التكاليف لبرامج التغذية - لتكون بمثابة إطار عمل للنتائج المشتركة - كوثيقة استراتيجية شاملة لتحسين الوضع التغذوي للسكان من خلال تعزيز وبناء النظم المتكاملة ومتعددة القطاعات (القوى العاملة، الإمدادات والتمويل والحُكم) وبلورة أفكار متعددة التخصصات وترجمتها إلى برامج قابلة للتنفيذ.

وضع جدول بالجهات الرئيسية ذات العلاقة

تمثلت الخطوة الأولى في تحديد الجهات الرئيسية التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في وضع وتنفيذ إطار عمل النتائج المشتركة. وقد شاركت بين ٣٠ إلى ٤٠ جهة شريكة حكومية ومن القطاع الخاص ومن قطاع التنمية والعمل الإنساني في فعالية للتوعية أُقيمت في كينيا في شهر أيار/مايو ٢٠١٨. وتحظى العملية بدعم تحالف تعظيم جودة برامج توسيع نطاق التغذية MQSUN+، لذا تم إشراك خمسة مستشارين دوليين وأربعة خبراء وطنيين في عملية التطوير الفني لإطار عمل النتائج المشتركة. وقبل ذلك، كانت هناك ثلاثة منتديات تشاور على مستوى الولايات في كل من ولاية جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وولاية بونتلاند. وأُجريت مقابلات على مستوى القطاع مع مختلف الجهات الرئيسية ذات العلاقة

[١] خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال للعام ٢٠١٨
[٢] scalingupnutrition.org/sun-countries/somalia

WFP/Georgina Goodwin

نساء وأطفال يحملون الماء في الصومال حيث أدى انحباس المطر والعوامل البيئية الأخرى إلى الجفاف الذي يؤثر على ملايين الأشخاص في الدولة

الحكومية والوكالات والمؤسسات. كما تم إنشاء شبكات في حركة توسيع نطاق التغذية للوسط الأكاديمي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في هذه الفترة لأنه سيكون لهذه الشبكات دور في تطبيق إطار عمل النتائج المشتركة. وبموجب خطة تنفيذ إطار عمل النتائج المشتركة، من المتوقع استخدام المنصات القائمة التي تقودها الأمم المتحدة، أي تكتلات التغذية الوطنية والإقليمية، من أجل المناصرة ووضع التقييمات والتحقق منها، وتقديم الدعم في المقارنة بين المؤشرات.

نهج قائم على النتائج

تم وضع هيكلية إطار عمل النتائج المشتركة باستخدام نهج قائم على النتائج بينما يتم استخدام النتائج المرحلية لبلورة النتائج الاستراتيجية. ويتمثل الهدف العام لإطار عمل النتائج المشتركة في الإسهام في خفض نسبة سوء التغذية في الصومال بنسبة ٣٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، وكذلك السيطرة على المعدلات المتقلبة لها من خلال تكريس نمط أقدر على التنبؤ وأكثر استقراراً فيما يتعلق بالوضع التغذوي. وتشمل الأهداف السبعة الاستراتيجية للخطة: إيجاد بيئة تمكين؛ والتنسيق متعدد القطاعات؛ وتنمية الموارد البشرية؛ ووضع رزمة شاملة من تدخلات التغذية؛ والاستخدام الأمثل للبرامج الحسّاسة للتغذية؛ ومعالجة المشاكل الاجتماعية والثقافية التي تعيق تحقيق الإنصاف.

تعزيز صمود ومرونة برامج التغذية

تتمثل رؤية إطار عمل النتائج المشتركة في إحداث نقلة نوعية على صعيد تفسير وتنفيذ وإدماج برامج حسّاسة للتغذية وبرامج مخصصة للتغذية على حدّ سواء. في الصومال، وعلى مدى سنوات عديدة، لم يتم استغلال البرامج والمشاريع الخاصة بالتغذية كما ينبغي، مثل التمويل والتدريب المقدّم من خلال دمجهما مع البرمجة طويلة الأجل، والمستدامة، والحسّاسة للتغذية. وتُبذل حالياً جهود لرفع مستويات تكامل الأنشطة عبر خطة الاستجابة الإنسانية، والتي تضمن عدم توفير التمويل للجهات الفاعلة في مجال التغذية ما لم تلبي الحد الأدنى من مستوى التكامل في مجال الصحة والتغذية والماء والصرف الصحي والنظافة. ويتمثل الأثر المأمول به لإطار عمل النتائج المشتركة في تفعيل إطار العمل العرضي الكامل للتغذية (أي الأسباب الآنية والكامنة والأساسية لسوء التغذية)، مع تبنّي نهج متعمد لضمان التقارب بين السياسات والخطط القطاعية وتنفيذ البرامج على نطاق واسع.

التحدّيات

تواجه القطاعات المتعددة والجهات الرئيسية ذات العلاقة المتعددة نصيبها من التحدّيات. ومن بينها عدم وجود فهم مشترك حول التغذية. وقد تم تناول هذا التحدّي إلى حدّ ما من خلال نشر الوعي بين المشاركين بنقل معلومات التغذية الرئيسية لهم وفي الوقت ذاته التعريف بفكرة دمج مخاوفهم المتعلقة بالتغذية في أنظمتهم القطاعية. وبينما يغطي إطار عمل النتائج المشتركة كافة عوامل سوء التغذية العرضية، شكلت عملية التوافق على المؤشرات الجديدة، بما فيها أرقام وغايات خط الأساس، تحدّياً وتطلبت الكثير من النقاش، وخاصة فيما يتعلق باستخدام البيانات التي يزيد عمرها على خمس سنوات لبعض المؤشرات الرئيسية.

الدروس المستفادة

من الدروس الرئيسية المستفادة خلال العملية أنه على الرغم من إدراك أهمية ومفهوم إطار عمل النتائج المشتركة، لم يتم تحويل هذا الإدراك إلى نهج قياسي موحد وترسيخه في النظام الوطني لتنسيق التغذية. والقطاعات الفردية تشعر الآن بضرورة تبني النهج المشترك كمؤشر للالتزام بالعملية. وقد مهّد الالتزام السياسي من مكتب رئيس الوزراء ووضوح الأهداف الطريق أمام عملية وضع إطار عمل النتائج المشتركة، ووفرت مختلف القطاعات الكثير من الدعم اللازم لهذه العملية.

وسيتم إطلاق الوثيقة النهائية ومحددة التكاليف لإطار عمل النتائج المشتركة خلال اجتماع رفيع المستوى يجمع بين الجهات الرئيسية ذات العلاقة لضمان الالتزام بعملية التنفيذ.

Media Hub

يمكنكم الاستماع إلى المقابلة التي أجريت مع المحررين على قناة التدوين الصوتي podcast لـ «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN على العنوان:

https://www.ennonline.net/mediahub/podcast/somaliacrf

تعزيز القدرات على مستوى المحافظات والأقاليم في اليمن من أجل توفير علاج ينقذ الحياة

ماجد حامد الحاج (إلى اليمين) هو رئيس مؤسسة طيبة للتنمية، فرع الحُديدة في اليمن. ويتمتع بخبرة تزيد على خمس سنوات في مجال إدارة البرامج.
د. رشا علي الأردي (في الوسط) هي أخصائية تغذية لدى المكتب القُطري لليونيسيف في اليمن وطبيبة تتمتع بخبرة تزيد على ١٦ سنة في مجال تغذية وصحة الأمهات والأطفال.
د. كارانفير سينغ (إلى اليسار) هو أحد مدراء التغذية لدى مكتب اليونيسف في اليمن وطبيب أطفال يتمتع بخبرة تزيد على ٢٨ سنة في مجال صحة وتغذية الطفل.

خلفية عامة

منذ تصاعد وتيرة النزاع المسلح في العام ٢٠١٥، يواجه اليمن أزمة إنسانية كارثية تتسم بانعدام الأمن على نطاق واسع، ونزوح السكان بشكل كبير، والنقص المتفاقم للغذاء، وانهيار الخدمات الأساسية. ومنذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، أصبحت نصف المرافق الصحية في الدولة تعمل جزئياً أو أنها مغلقة، وانقطعت رواتب موظفي الصحة على جميع المستويات (أو في كثير من الحالات لم يحصلوا على أية رواتب). وحالة التغذية تُنذر بالقلق إذ يعاني ١٦٪ من الأطفال دون سنّ الخامسة من سوء التغذية الحادّ، بينهم ٥,٢٪ يندرجون ضمن فئة سوء التغذية الحادّ الوخيم الذي يهدد حياتهم. وتبلغ نسبة انتشار التقزّم ٤٧٪، بينما تبلغ نسبته في عدد من المحافظات أكثر من ٧٠٪[١].

تقع محافظة الحُديدة على الساحل الغربي لليمن المحاذي للبحر الأحمر ويبلغ عدد سكانها ٢,٦١ مليون نسمة. وهي تتحمل العبء الأكبر من سوء التغذية الحادّ في اليمن حيث تبلغ نسبة انتشاره ٢٧٪ بين الأطفال دون سنّ الخامسة بما فيه انتشار ٦,٢٪ من سوء التغذية الحادّ الوخيم[١]. وتُظهر التقديرات الأخيرة أن حوالي ٤٨٤,٠٠٠ طفل دون سنّ الخامسة يعانون من سوء التغذية الحادّ، ويعاني ٩٨,٠٠٠ بينهم من سوء التغذية الحادّ الوخيم[٢]. ويعاني بعض هؤلاء الأطفال من سوء التغذية الحادّ الوخيم الذي يرتبط بمضاعفات طبية تتطلب إدخالهم إلى مراكز الاستقرار الصحي المتخصصة. وهذه المراكز هي الموضوع الذي تركز عليه هذه المقالة.

إدارة عملية توسيع النطاق في السياقات المتداعية

على الرغم من انضمام اليمن إلى حركة توسيع نطاق التغذية في العام ٢٠١٢، لا تتميز شبكات منصة حركة توسيع نطاق التغذية حالياً بالفعالية الكاملة بسبب النزاع الدائر، مع أن بعض الشبكات تشارك في إعداد خطة عمل متعددة القطاعات ومحدّثة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ويتم تنسيق معظم أنشطة التغذية من قبل تكتّل التغذية الذي يركز على العمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات[٣]، إذ تتسم استثمارات التنمية بالمحدودية وينصبّ تركيز الحكومة وشركائها حالياً على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وقد تم تأسيس مراكز الاستقرار الصحي على المستوى القُطري كجزء من توسيع نطاق التدخلات الخاصة بالتغذية في محافظة الحُديدة بهدف تسهيل الوصول وتقليل عبء المواصلات، والذي كان يمنع العديد من أولياء الأمور من إحضار أطفالهم إلى مركز الاستقرار الصحي في المدينة. وتحقق ذلك عبر حشد وتعزيز الجهات الشريكة في تنسيق التغذية إذ لم تتمكن مديرية الصحة في محافظة الحُديدة من أخذ زمام القيادة في تفعيل بعض مراكز الاستقرار الصحي على مستوى المناطق بسبب صعوبات التشغيل. كانت هذه المرافق (المستشفيات الريفية والمراكز الصحية الرئيسية) تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية الإضافية لتأمين الوقود للمولدات/الكهرباء ولإجراء عملية الرصد والمتابعة اليومية اللازمة للخدمات التي تُقدم على مدار الساعة.

إقامة شراكة مع منظمة غير حكومية محلية

في العام ٢٠١٤، كانت منظمة غير حكومية دولية تعمل على إدارة أربع مراكز للاستقرار الصحي. مع ذلك، قرّرت المنظمة غير الحكومية الدولية التوقف عن العمل في مركز الاستقرار الصحي في المنطقة والتركيز على تدخلات أخرى. لذا كان من الضروري جداً البحث عن خيارات أخرى محتملة ومستدامة قريباً من المكان لضمان إعادة تفعيل مراكز الاستقرار الصحي. كما كان من الضروري جداً أيضاً إعادة تفعيل مراكز الاستقرار الصحي هذه التي لم تكن تعمل حتى يتمّ تزويد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحادّ الوخيم والذين يعانون من مضاعفات صحية بتلك التدخلات الحاسمة لإنقاذ حياتهم.

في ذلك الوقت، كانت «طيبة»، وهي منظمة غير حكومية تدير المراكز الصحية وتنظم الحملات الطبية فضلاً عن إجراء حملات شريكة لرفع التوعية مثل «التواصل من أجل التنمية» C4D في محافظة الحُديدة. وقد حددت اليونيسف «طيبة» كجهة شريكة محتملة وعملت على حشدها لإعادة تفعيل مركزين من مراكز الاستقرار الصحي في النصف الثاني من العام ٢٠١٥، بتعاون كامل من المكاتب الصحية في المحافظة والمنطقة.

وقد لعبت اليونيسيف دوراً هاماً في بناء قدرة المنظمة غير الحكومية المحلية فيما يتعلق بالقضايا التقنية والتشغيلية المرتبطة بمراكز الاستقرار الصحي بما أنها كانت المرة الأولى التي تبدأ فيها «طيبة» عملها في مجال إدارة سوء التغذية الحادّ الوخيم. وعمِل فريق اليونيسيف عن كثب مع «طيبة» لتوفير الدعم اللازم من أجل ضمان أن تشتغل مراكز الاستقرار الصحي بحسب الجودة والمعايير المطلوبة. وخلال الأشهر الستة الأولى من عملية التشغيل،

[١] تقييم الاحتياجات الإنسانية NHO للعام ٢٠١٨ بناء على بيانات مسوحات EFSANA و SMART

[٢] بحسب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام ٢٠١٨

تمت معالجة حوالي ٢٥٠ طفلاً مصاباً بسوء التغذية الحادّ الوخيم ويعانون من مضاعفات، وتشير تقارير «طيبة» إلى أن نسبة العلاج وصلت إلى ٧٧٪.[٤]

وتبيّن أن الشراكة مع «طيبة» كانت خياراً جيداً، وبناء على ذلك، افتتحت «طيبة» مركزاً ثالثاً للاستقرار الصحي في العام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، واصلت «طيبة» شراكتها مع «التواصل من أجل التنمية» C4D بتركيز على أنشطة تغيير السلوك بالتزامن مع إدخال مكوّنات جديدة من أنشطة التوعية في محافظتين أخريين للوصول إلى فئة الأطفال دون سنّ الخامسة على مستوى القرى مع تقديم خدمات تطعيم وإدارة سوء التغذية الحادّ الوخيم. واشتملت هذه الأنشطة على عمليات فاعلة للبحث عن حالات سوء التغذية باستخدام قياس محيط منتصف أعلى الذراع ومعالجة حالات سوء التغذية التي يكتشفها العاملون الصحيون. في ذلك العام، وعلى الرغم من جميع التحديات الأمنية وتلك المتعلقة بإمكانية الوصول، تمت معالجة ٦٧٧ طفلاً يعانون من سوء التغذية الحادّ الوخيم المصحوب بمضاعفات طبية وبلغ معدل الشفاء ٩٢٪ (من بين أعداد هؤلاء الأطفال).[٤]

التفاوض مع الجهات العسكرية

يوجد في محافظة زيدية مركز واحد للاستقرار الصحي لا يعمل لأن المبنى محتلّ من قبل القوات العسكرية؛ وبعد العديد من جولات التفاوض الفاشلة من قبل الحكومة المدنية وغيرها من الوكالات مع السلطات العسكرية لإخلاء المبنى، طلبت اليونيسيف من «طيبة» حلّ المشكلة. وأجرت «طيبة» مفاوضات نشيطة مع السلطات المحلية والعسكرية ونجحت في إقناعها بمغادرة مرافق المركز. وعملت منظمة «طيبة» على إعادة تأهيل المركز الذي بدأ بالعمل مجدداً في شهر آذار/مارس ٢٠١٧.

وبسبب تفاقم الوضع الأمني وما ترتب على ذلك من حركة نزوح داخلي، تم تأسيس مركز خامس في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ في محافظة جراحي.

في العام ٢٠١٧، تمت معالجة حوالي ١٦٩٠ طفلاً يعانون من المضاعفات عبر هذه المراكز الخمسة، بمعدل شفاء بلغ ٨٦٪. وخلال الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من العام ٢٠١٨، تمت معالجة ١٥٧٠ طفلاً ممن يعانون من سوء التغذية الحادّ الوخيم المصحوب بمضاعفات صحية، بمتوسط معدل شفاء بلغ ٧٠٪. هذه النسبة غير المتساوية تُعزى إلى التدهور الكبير في الوضع الأمني في محافظة الحُديدة خلال العامين ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد أثّر هذا على أداء البرنامج إذ غادر بعض أولياء الأمور مع أطفالهم قبل استكمال العلاج، وتم إغلاق بعض مراكز الاستقرار الصحي مؤقتاً في حالات القصف الجوي/تبادل النيران الحيّة في منطقة مركز الاستقرار الصحي، مما أدى إلى ارتفاع معدل التخلف عن الالتحاق بالبرنامج إلى ١٤٪ في العام ٢٠١٧ و٢٨٪ في العام ٢٠١٨[٤]، وقد بقيت معدلات الوفاة ثابتة عند ١٪ تقريباً منذ العام ٢٠١٦. وتخلّف ما مجموعه ٦٢ طفلاً وطفلة عن الالتحاق بالبرنامج في العام ٢٠١٧، و٥٦ طفلاً وطفلة في العام ٢٠١٨.[٤] وتمت إعادة إلحاق جميع الحالات المنتكِسة بالبرنامج.

توسيع الخدمات

تمكنت مراكز الاستقرار الصحي الخمسة (أربعة منها تمّت إعادة تفعيلها ومركز واحد جديد) من توفير خدمات منقذة للحياة بجودة عالية ليس فقط للأشخاص في المناطق المستهدفة، بل أيضاً للفئات الموجودة في المناطق والمحافظات المجاورة. ويتم توفير تكاليف الوجبات والمواصلات لمانحي الرعاية من أجل ضمان معالجة الأطفال في مركز الاستقرار الصحي إلى أن تستقر حالتهم. وقد أسهمت تغطية هذه التكاليف لمانحي الرعاية في خلق الطلب وزادت مستويات استخدام الخدمات.

في كل مركز من المراكز هناك كادر نسوي مدرّب (قابلة قانونية أو ممرضة توليد) تقدم خدمات إرشادية في مجال تغذية الرضّع وصغار الأطفال للأمهات حول أهمية الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية، بما فيها أهمية الرضاعة الطبيعية والدعم العملي لها. كما يتم أيضاً توفير أنشطة تنمية الطفولة المبكرة، بما فيها الألعاب وساحات اللعب، للمساهمة في تطوير المهارات الإدراكية والشعورية والاجتماعية للأطفال الذين تتم معالجتهم.

التحدّيات التي تمت مواجهتها

شكلت فجوات القدرات مشكلة في بداية المشروع، لذا عملت منظمة «طيبة» واليونيسف وفريق المرصد الصحي العالمي GHO على تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية للعاملين الصحيين في مراكز الاستقرار الصحي، إضافة إلى الإشراف الداعم المنتظم لتطوير قدرات ومهارات جهات تزويد الخدمة. وكانت «طيبة» منخرطة لأول مرة في حقل إدارة سوء التغذية الحادّ الوخيم، وكانت تبني قدرة فريقها الخاص وتزوّد العاملين فيها بالمعرفة التقنية والإدارية/التشغيلية لتوفير خدمات ذات جودة وتوسيع نطاقها خلال فترة قصيرة. وبالرغم من أن «طيبة» كانت تعمل بتوافق ودعم تام من قبل المرصد الصحي العالمي والمرصد الصحي بالديجيتال، شكّل الأمر تحدياً في البداية نظراً لضرورة بناء ثقة متبادلة لتسليط الضوء على الأدوار والمسؤوليات الواضحة لكل من «طيبة» والكادر الحكومي.

وقد أثّر الوضع الأمني في البلاد على كثير من جوانب عملية التنفيذ، بما فيها معدلات تعطل عمل البرنامج والقدرة الاستيعابية للأسرة في مراكز الاستقرار الصحي حيث يتم إلحاق عدد أكبر من الأطفال مما هو مخطط له، لذا استدعى الأمر إحالة البعض منهم إلى مرافق أخرى. وأدت أزمة الوقود وتقلّب أسعار العملة إلى ارتفاع تكاليف إدارة سوء التغذية الحادّ الوخيم، والتي زادت من ١٣٢ دولاراً أمريكياً (تكلفة معالجة الأطفال المصابين بسوء التغذية الحادّ الوخيم إلى أن يتماثلوا للشفاء) قبل الأزمة (٢٠١٤) إلى حوالي ٢٠٠ دولار أمريكي في العام ٢٠١٨. وتواجه الحكومة تحدّيات خطيرة فيما يتعلق بتوفير التكاليف التشغيلية لخدمات الصحة والتغذية، ومن الصعب التحدث عن جدول زمني لاستئناف الحكومة التمويل نظراً لصعوبة التنبؤ بالوضع الأمني في اليمن، ناهيك عن تضرر البنية التحتية بشكل كبير. مع ذلك وللحيلولة دون انهيار الأنظمة، تعمل اليونيسف على دعم عملية تعزيز توفير الخدمات (على سبيل المثال، تدريب العاملين الصحيين، وخدمات التوعية والمراقبة) ضمن الهيكلية الحكومية القائمة.

الدروس المستفادة

أثبتت عملية تنمية قدرات وموارد المنظمة غير الحكومية المحلية أنها نهج مستدام وقابل لتوسيع النطاق فيما يتعلق بتنفيذ تدخلات منقذة للحياة. ومع مرور الوقت، استطاع فريق منظمة «طيبة» تطوير أفكار جديدة لتحسين أداء مراكز الاستقرار الصحي وربط ذلك مع الأنشطة القائمة والتدخلات ذات العلاقة. واستطاعت «طيبة» توصيل خدمات تتّسم بالجودة بينما تعمل في ظل ظروف صعبة جداً وسط وضع أمني متدهور وفي الوقت نفسه تعزيز بنيتها التحتية الداخلية وتعيين موظفين جدد لأغراض المراقبة والتقييم. ويعود سبب نجاح هذه الشراكة بشكل كبير إلى السلوك الإيجابي والداعم من قِبل السلطات الحكومية وصراحتها في التعبير عن عدم قدرتها على دعم مراكز الاستقرار الصحي، وكذلك رغبتها في الشراكة مع منظمة حكومية. ويتمّ استخدام تجربة الحُديدة (التعاون الناجح بين منظمة «طيبة» غير الحكومية المحلية والحكومة واليونيسيف) من قِبل منظمات أخرى غير حكومية محلية كنموذج للتكرار في محافظات أخرى في اليمن.

[٣] تكتلات التغذية على المستوى القُطري هي شبكات عمل حيوية تنسّق برامج التغذية في العمل في حالات الطوارئ، وتجمع بين الجهات الشريكة لضمان تحديد وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية.
[٤] الأرقام مأخوذة من قاعدة البيانات الرسمية الخاصة بخدمات الإدارة المجتمعية لسوء التغذية، وقد تحققت منها وزارة الصحة وتنسيق التغذية واليونيسف.

تنسيق التغذية في مالي: مقابلة مع مسؤول الاتصال والتنسيق لدى حركة توسيع نطاق التغذية SUN

تعاني مالي من مستويات عالية من سوء التغذية (بما فيها انتشار التقزّم بنسبة ٣٨،٥٪ والهُزال بنسبة ١٥،٣٪ بين الأطفال دون سنّ الخامسة[1]) مدفوعة بعوامل مثل التغيّر المناخي والنزاع. وقد أدى هذا إلى زخم سياسي أكبر داخل الدولة واستطاعت مالي إحراز تقدّم على صعيد تعزيز حُكم التغذية منذ انضمامها إلى حركة توسيع نطاق التغذية SUN في العام ٢٠١١، وخاصة بعد تأسيس خلية تنسيق التغذية.

أجرت **أمباركا يوسوفين**، من «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN، مقابلة مع **د. جبريل باغايوكو**، رئيس خلية تنسيق التغذية (القائمة في وزارة الصحة في مالي منذ العام ٢٠١٦)، ومسؤول الاتصال والتنسيق لمكتب حركة توسيع نطاق التغذية القُطري، حول التقدم الذي أحرزته الدولة على صعيد حُكم وتنسيق التغذية. ويتمتع د. باغايوكو بخبرة تزيد على ٢٠ سنة في القطاع الصحي، وخاصة في مجال إدارة البرامج وتطوير وتعزيز الأنظمة الصحية.

١. هل تم إحداث أي تغيير في طريقة تنسيق قطاع التغذية في مالي منذ انضمامها إلى حركة توسيع نطاق التغذية؟

شكّل انضمام مالي إلى حركة توسيع نطاق التغذية عاملاً هاماً بالنسبة لها، وقد حثّ ذلك الحكومة على وضع سياسة وخطط عمل للتغذية متعددة القطاعات تشتمل على مؤشرات للتكلفة والأداء مع تحديد المسؤولية المؤسساتية لكل قطاع من القطاعات. وجاء إنشاء خلية التنسيق لجسر فجوة هامة من حيث التنسيق متعدد القطاعات لتدخلات التغذية والأطراف الفاعلة فيها. قبل إنشاء هذه الوحدة، كان هناك مرشد للتغذية في وزارة الصحة (بدون وجود صلاحية لإجراء تنسيق متعدد القطاعات أو فريق متفرغ لذلك)، وكان هناك أيضاً مسؤول اتصال وتنسيق لحركة توسيع نطاق التغذية. تعمل خلية التنسيق الجديدة تحت إشراف رئيس الوزراء، لكنها موجودة في وزارة الصحة، مما يتيح تعزيز جدول أعمال التغذية متعددة القطاعات في البلاد.

٢. هل تم إنشاء شبكات لحركة توسيع نطاق التغذية في مالي؟

تتعامل مالي مع حركة توسيع نطاق التغذية منذ العام ٢٠١١، وتعمل هيكلية الحركة بشكل جيد من خلال الترتيبات المؤسساتية التي تم وضعها. كما أن شبكات المجتمع المدني، والوسط الأكاديمي والأبحاث، والجهات المانحة، والقطاع الخاص تعمل بشكل فاعل في الدولة. وقد تعاونت شبكة البرلمانيين معنا لإدخال الحقّ في الغذاء والتغذية في الدستور. وتشرف خلية التنسيق على أداء جميع شبكات حركة توسيع نطاق التغذية وتقدّم تقاريرها الرُبع سنوية للحكومة. ولدى جميع هذه الشبكات خطط سنوية وعملت كل شبكة منها على إنشاء مؤسسة لتنظيم خدمات التغذية. مع ذلك، ما زالت هناك صعوبات ماثلة، وأبرزها التداخل بين عمل شبكات حركة توسيع نطاق التغذية إلى جانب عدد من أطر عمل التنسيق القائمة الأخرى، مثل إطار عمل تنسيق الأمن الغذائي، إلخ.

WFP/Cecilia Aspe

قرية كوندوغو في مالي حيث يتم توفير مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة خلال مواسم الجفاف، إضافة إلى تنفيذ أنشطة لتعزيز الصمود والمرونة لتحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد

٣. هل هناك منصّات رئيسية للتغذية أو جهات رئيسية ذات علاقة خارج هيكلية حركة توسيع نطاق التغذية (أي تنسيق للتغذية، أو منصّات تركز على حالات الطوارئ، أو منصّة للزراعة، إلخ)؟

هناك عدد من أطر العمل الأخرى القائمة خارج الشبكات الحكومية، وأبرزها تكتلات شبكات التنسيق التي أنشأتها وكالات الأمم المتحدة مثل تلك التي تم إنشاؤها من أجل التغذية أو الأمن الغذائي أو الصحة أو للاستجابة لحالات الطوارئ. ومع أن أطر عمل التنسيق الإضافية هذه تُنشأ أحياناً لأغراض أو مواضيع معينة، هناك تكرار وازدواجية في شبكات حركة توسيع نطاق التغذية إذ أنها تعمل على تنسيق عمل المؤسسات ذاتها. وتسعى الحكومة إلى الجمع بين كل المؤسسات تحت إطار عمل تنسيقي واحد لتجنب الازدواجية وضمان تعددية القطاعات. ويجعل وجود مستويات مختلفة من التنسيق ممارسة دوري أمراً صعباً، وقد بذلت جهود مناصرة للوصول إلى مستوى انسجام أكبر، خاصة مع الجهات الشريكة من الأمم المتحدة.

٤. متى وكيف تم إنشاء وحدة التنسيق؟ هل تشكل هذه الوحدة المنصة الرئيسية متعددة الجهات الرئيسية ذات العلاقة في الدولة؟ ما هي مسؤولياتها الرئيسية؟ وكيف يتم تمويلها؟

تأسست خلية التنسيق في شهر آذار/مارس ٢٠١٥ لتولي الدور الذي كانت تمارسه مؤسسة ريتش قبل إغلاقها. وتتمثل مهمتها في تعزيز الحُكم بشأن التغذية. ويتم هذا على أربعة محاور: التواصل مع كافة

[1] مسح الالتزامات الذكية (٢٠١٧).

المجموعات القطاعية؛ وتيسير التنسيق فيما يتعلق بالرؤية السياسية؛ وتسهيل التعاون من خلال تفعيل منصات متعددة لأصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات؛ ورصد تنفيذ خطة التغذية الوطنية.

وتعمل الخلية كجهة اتصال وتنسيق حكومية لجميع الشبكات على المستوى المركزي. وعلى المستوى اللامركزي، لدينا أيضاً تفويض لتيسير نشاط أطر عمل التنسيق المختلفة الثلاثة التي تعمل على المستوى الإقليمي ومستوى المديريات والمستوى الشعبي (أنظر/ي الشكل ١). وغالباً ما يتم تمويل التكاليف التشغيلية من قبل الحكومة، لكن تحظى الخلية أيضاً بدعم برنامج الأغذية العالمي لمدة أربع سنوات.

٥. ما هي الأنشطة الرئيسية التي تم إشراك وحدة التنسيق وشبكات حركة توسيع نطاق التغذية فيها؟ وما هي الأنشطة المخطط تنفيذها في السنوات المقبلة؟

يوجد لدينا بين أربعة إلى خمسة موظفين دائمين، لكن الخلية تتشكل أيضاً من مسؤولي اتصال وتنسيق للتغذية في جميع الوزارات المعنية (١٨-٢٠ وزيراً معنياً)، ونعمل على تنمية القدرات من خلال عقد تدريبات حول المفاهيم الأساسية للتغذية، وما إلى ذلك. وليس لدى الخلية برامج خاصة بها، لكننا نشارك في دمج مسألة التغذية ضمن جميع السياسات ذات الصلة. على سبيل المثال، الخلية هي جزء من مجموعة تعمل على مراجعة السياسة الوطنية للمياه ونعمل على حشد التأييد لجعل هذه السياسة حسّاسة أكثر للتغذية. والأعمال الرئيسية المحددة في خطة العمل الخاصة بالوحدة هي من أجل تفعيل الاجتماعات التنسيقية بين مختلف المنصات، ومواصلة عملية تنمية قدرات مسؤولي تنسيق التغذية الحكوميين، وتعزيز الشبكات القُطرية الخاصة بحركة توسيع نطاق التغذية.

٦. ما هي التحدّيات التي واجهتكم في إدارة الخلية؟

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الخلية هي أن هيكليتها غير عادية لأنها منظمة من قبل مكتب رئيس الوزراء لكن يتم تفويضها على مستوى وزارة الصحة، مما يجعلها أقل نفوذاً من المفترض. كما تفتقر هذه الخلية إلى التمويل الذي يمكّنها من لعب الدور المنوط بها؛ على سبيل المثال، لتحفيز طاقم العمل من خلال سلم رواتب الموظفين المدنيين.

ويُعتبر التنسيق على مستوى المحافظات والأقاليم من أصعب التحديات التي تواجهها الخلية. ومع أنه يتم تنظيم اجتماعات على المستوى الوطني وحتى على مستوى المحافظات والأقاليم بشكل دوري، إلى أنه لا يتم عقد اجتماعات تنسيقية على المستوى التشغيلي (الشعبي). ومن أجل ضمان فعالية أطر عمل التنسيق هذه، ينبغي علينا رفدها بأدوات بسيطة للتقييم الذاتي لاحتياجاتها (يتم تطوير هذه الأدوات على مستوى الخلية) - لكن يجب علينا أيضاً دعم هذه العملية.

٧. هل يمكنك أن تطلعنا على بعض الدروس المستفادة من واقع دورك كمنسق ومسؤول اتصال للتغذية؟

يتمثل الدرس المُستفاد الرئيسي من إدارة هذه الوحدة في أنها تحتاج إلى ثلاثة أنواع من القيادة: القيادة السياسية، والقيادة المؤسساتية، والقيادة الوظيفية. ومن أهم الأمور التي يجب تغييرها فيما يتعلق بدولة مالي هي توفر البيانات. ومن شأن تطبيق أنظمة رصد فعّالة أن يتيح لنا الحصول على بيانات من المستوى الأدنى - وهذا بدوره يتيح لنا تنفيذ عملية تنسيق وإدارة أفضل للبرنامج وإحداث تغيير تدريجي في الوضع التغذوي في مالي.

٨. برأيك، هل شكلت حركة توسيع نطاق التغذية مصدراً للزخم والتغيير في الدولة، أم أن الدولة تعمل أصلاً على تنفيذ جدول أعمال طويل الأمد ومتعددة القطاعات في مجال التغذية؟

شكّل انضمام مالي إلى حركة توسيع نطاق التغذية عاملاً هاماً بالنسبة لها. فقد حفّز هذا الدولة على وضع سياسة تغذية متعددة القطاعات وكذلك تخصيص الميزانية لها. وقد دعمت حركة توسيع نطاق التغذية تجربة التشارك من خلال المشاركة في عدة اجتماعات.

وعلى المستوى القُطري، اجتمعت الجهات الرئيسية ذات العلاقة بحركة توسيع نطاق التغذية، بما فيها الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، مع الأمين العام في مالي لحشد الدعم والتأييد لوضع مسألة التغذية على سلم أولويات أعلى المستويات المؤسساتية. وهذا النوع من المناصرة وحشد الدعم والتأييد لا يمكن أن يتم من خلال المؤسسات على المستوى الأدنى، بل من خلال الجهات الشريكة فقط.

الشكل ١ خلية تنسيق التغذية

آليات تنسيق التغذية: ما هي الأمور والأسباب والحيثيات

ستيفانو فيديل، أخصائي التغذية في المكتب الإقليمي لليونيسف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو منسق مجموعة تعزيز صمود قطاع التغذية، وهي منصة إقليمية للتنسيق والدعم الفني تهدف إلى تعزيز جاهزية واستجابة التغذية في حالات الطوارئ.
استندت المقابلة إلى ندوة إلكترونية لمجموعة تعزيز صمود قطاع التغذية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي من إعداد **إيفيت فاوتستش ماكياس**، مستشارة التغذية في حالات الطوارئ لدى المكتب الإقليمي لليونيسف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١. ما هي آلية التنسيق وما سبب ضرورتها ؟

آلية تنسيق التغذية هي عبارة عن مجموعة المنظمات/الجهات الرئيسية ذات العلاقة الملتزمة والمستعدة لدعم التغذية من خلال تنسيق أنشطتها بشكل مشترك لتحقيق نتائج أفضل على صعيد التغذية.

تاريخياً، ارتبطت آليات التنسيق في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (كما هو الحال في المناطق الأخرى) بحالات الطوارئ، وتستند إلى نهج «التنسيق» المستخدم في عمليات الاستجابة الإنسانية. مع ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في معدلات نقص التغذية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلا أن انتشار التقزّم وفقر الدم في بعض المناطق والمجموعات وارتفاع المعدل العام للوزن الزائد والسُمنة يعني أن سوء التغذية لا يزال يمثل أولوية وطنية في جميع الدول، وأنه يمكن تيسير عملية توسيع نطاق الجهود الوطنية إلى حد كبير وعبر وضع جدول قطاعي متفرغ، بقيادة السلطات الوطنية ومفتوح أمام جميع الجهات الرئيسية ذات العلاقة.

قد يكون من الضروري وجود جدول قطاعي متواصل وشامل للتغذية لتحسين فعالية وكفاءة وتوقيت برامج التغذية الوطنية لمعظم البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وفي المناطق الأكثر عرضة للأزمات، من شأن وجود آلية متواصلة أن يعزز أيضاً العلاقة بين التنمية الإنسانية والاحتياجات قصيرة الأجل المرتبطة بالأهداف والخطط

أنشطة تعزيز الصمود في حالات الجفاف في ولاية سان أنتونيو ديل سور، كوبا

WFP/Marianela González

والتمويل على المدى المتوسط والطويل. ولتفعيل آلية التنسيق، من الأهمية بمكان إيجاد طرق مختلفة للعمل معاً، وتحديد طرق التواصل، ووضع آلية لمتابعة الأعمال، مثل عقد الاجتماعات الدورية. وعندما تكون المبادرات مدعومة بإجماع أوسع بين الجهات الرئيسية ذات العلاقة، سيكون لها تأثير أكبر من حيث المناصرة، مما يساعد في تسليط الضوء على مسألة التغذية على أعلى مستويات الأجندة السياسية الوطنية.

٢. هل هناك عادة آلية تنسيق منفردة للتغذية على المستوى القُطري أم أن هناك آليات متعددة؟

هناك نماذج مختلفة ولكن غالباً ما تكون هناك مجموعة تغذية عامة يمكنها استضافة مجموعات فرعية محددة تعمل على قضايا تغذية معينة، مثل: نقص المغذيات الدقيقة، ورعاية سوء التغذية الحادّ، والوقاية من الوزن الزائد والسُمنة في المدارس، وغيرها. وترفع هذه المجموعات الفرعية تقاريرها إلى المجموعة الرئيسية. ويمكن أن تكون آليات تنسيق التغذية على مستوى المحافظات والأقاليم (مثل المستوى الإقليمي أو مستوى الولاية أو الإدارة أو المنطقة) مفيدة للغاية في ضمان تركيز العمل على مشاكل التغذية الأكثر انتشاراً على المستوى المحلي، ويشمل ذلك إشراك المجتمع المحلي وتبنّيه تدخلات لتحقيق تأثير أقوى وطويل المدى.

٣. في بعض الدول، التغذية هي جزء من آليات تنسيق الأمن الغذائي. هل هذا كافٍ للتصدّي لمشاكل التغذية؟

في الوقت الذي ما زالت فيه مشكلة نقص التغذية ماثلة في كثير من المناطق أو بين الفئات المستضعفة، هناك ارتفاع في نسبة انتشار الوزن الزائد في جميع الدول تقريباً، وما زالت الكوارث الطبيعية تزيد من وتيرة وشدّة هذه المشكلة بدون القدرة على التنبؤ بها. وقد يكون من المنطقي أكثر التفكير في وضع آلية تنسيق خاصة بالتغذية لإعطاء وقت وشمولية أكبر للمبادرات الخاصة بالتغذية، ومن ثم استخدام الإجماع الأوسع الذي تم التوصل إليه لتنفيذ جدول الأعمال في بيئة متعددة القطاعات.

وإذا كان الانتقال من آلية التنسيق، والتي تجمع بين قطاعات التغذية والأمن الغذائي أو الصحة، إلى آلية خاصة بالتغذية مسألة تثير خلافاً سياسياً يحول دون تحقيق هذا على المدى القصير، فقد يكون من الأسهل إنشاء مجموعة فنية مستقلة أقل رسمية خاصة بالتغذية، والتي تقوم بعد ذلك بتقديم تقاريرها حول عملها إلى المجموعة القطاعية الأوسع، بينما تعزز في الوقت ذاته الدعوة إلى إنشاء آلية تغذية رسمية أكثر. ومن شأن تحسين نتائج التغذية أن يعزز مبرر الدعوة إلى الانتقال إلى وضع آلية رسمية أكثر.

أسرة تشتري الطعام من خلال التحويلات النقدية على شكل قسيمة في إحدى نقاط البيع في مدينة إزميرالداس، الإكوادور

٤. ما هو الوقت الأمثل لإنشاء آلية تنسيق من أجل تحضير استجابة التغذية في حالات الطوارئ؟

إنشاء آلية تنسيق من البداية أمر يستغرق وقتاً عندما تحدث كارثة كبرى، مثل تحديد الجهات الرئيسية ذات العلاقة، وتطوير أدوات للتنسيق، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة. ويترتب على أي تأخير تكلفة مالية ومعاناة إنسانية على حدّ سواء. وقد يكون من الفعالية أكثر من حيث التكلفة رفع مستوى القدرات الدُنيا لوضع البرامج والتنسيق للتصدّي لمشاكل التنمية الأكثر انتظاماً، مما يسهّل أكثر بالتالي توسيع النطاق خلال حالات الطوارئ. وتشمل أعمال الجاهزية الرئيسية إنشاء آلية تنسيق شاملة وفعّالة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والأقاليم، ووضع خطة استجابة للتغذية في حالات الطوارئ.

٥. من يجدر به تولي القيادة على المستوى القُطري؟

تتحمل السلطات المحلية مسؤولية رئيسية تتمثل في ضمان سلامة سكانها، وبالتالي يجب أن تُمنح قيادة أية آلية تنسيق للتغذية إلى المؤسسة الأرفع مستوىً المعنية بالتغذية لضمان التبنّي الكامل لكل من مسببات سوء التغذية والحلول المحتملة لها. ومن الهام ضمان المشاركة الفاعلة من قبل ممثلي آلية التغذية في المنصات القطاعية الخاصة بالقطاعات الأخرى، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والأمن الغذائي.

٦. كيف يمكنك الإبقاء على آلية تنسيق للتغذية عندما تتغير الحكومة؟

إذا كان يُنظر إلى التصدّي لسوء التغذية على أنه مشكلة تتعلق بالولاية فقط ولا تتعلق بالحكومة، فمن شأن وضع آلية تنسيق متفرغة أن يؤدي إلى تيسير عملية نقل المبادرات الرئيسية عبر الحكومات المتعاقبة. ولضمان الاستمرارية، من الهام إشراك منظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمعات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها. في غواتيمالا على سبيل المثال، حين يكون هناك تغيير في الحكومة، ترسل آلية تنسيق التغذية رسالة إلى السلطات الحكومية الجديدة تستعرض فيها خلفية عامة حول الآلية وأهدافها وأنشطتها الحالية، وفي الوقت ذاته تدعوها لتولي دور قيادي فيها.

٧. ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص في هذه الآليات؟

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً هاماً في الوقاية من سوء التغذية عبر إنتاج أغذية مدّعمة، وغذاء علاجي جاهز للاستخدام وضمان الوصول إلى أغذية صحية أكثر بتكلفة مقبولة. مع ذلك، من الجوانب الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هو احتمال وجود تعارض في المصالح. وبينما يكون من الضروري إشراك قطاع صناعة الأغذية والمشروبات في تنفيذ أعمال مناصرة أوسع نطاقاً، فقد يكون من الهام التأكد من أن عملية وضع سياسات الصحة العامة تسترشد في المقام الأول بالمصلحة الوطنية وبالمكاسب المالية الخاصة في المقام الثاني. وقد عملت منظمة الصحة العالمية على وضع إرشادات لهذا الغرض.[١]

٨. هل تحديد الاختصاصات والصلاحيات أمر ضروري؟

من جهة، يمكن لوجود صلاحيات واختصاصات محددة بشكل واضح أن يجعل عمل المجموعة منهجياً أكثر، ويفضي إلى بلورة فهم واعتراف رسمي أكبر لمن هم خارج هذه العملية. ومن جهة أخرى، يجب توخي الحذر لأن الصلاحيات والاختصاصات قد تكون أحياناً غير مرنة ويمكن أن تشكل معيقاً أو تحدّياً بدل أن تكون عامل تيسير للتنسيق. لكن عدم وجود صلاحيات واختصاصات محددة يجب ألا يمنع الجهات الرئيسية ذات العلاقة بالتغذية من الاجتماع وعقد النقاشات أو إيجاد سُبل أخرى للعمل معاً. بمعنى آخر، يُوصى بتحديد الصلاحيات والاختصاصات، لكن مع الحرص على ألا تؤدي هذه العملية إلى إبطاء التقدم المُحرز.

٩. هل لديكم أية توصيات نهائية للدول؟

ليست هناك قواعد محددة لإنشاء مثل هذه الآليات، لكن من الأهمية بمكان عقد جلسات نقاش في مكان منفتح على وضع السياسات مع الجهات الرئيسية ذات العلاقة بالتغذية على المستوى القُطري. ويمكن تشكيل مجموعات صغيرة للقيام بهذا العمل ورفع تقاريرها إلى آلية تنسيق التغذية العامة، لكن هذا يعتمد على ما إذا قررت الدول ضرورة أو عدم ضرورة هذه المسألة. ومن أجل تحقيق أثر في الوقت المناسب وأكثر فعالية وكفاءة في حالات الطوارئ، يجب أن تكون آلية التنسيق موجودة مسبقاً.

يمكن الحصول على الدعم من مجموعة تعزيز صمود قطاع التغذية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال العنوان:
yfautsch@unicef.org

[١] منظمة الصحة العالمية. ٢٠١٦ معالجة وإدارة تعارض المصالح في تخطيط وتنفيذ برامج التغذية على المستوى القُطري:
www.who.int/nutrition/events/2015_conflictsofinterest_nut_programmes/en
منظمة الصحة العالمية. ٢٠١٧ الحماية من حالات تعارض المصالح المحتملة في برامج التغذية
www.who.int/nutrition/consultation-doi/comments/en

برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية:
التزامات البرازيل والإكوادور وإيطاليا

(من اليمين) **ترودي وجينهوفين** هي مسؤولة التغذية ومسؤول الاتصال والتنسيق الفني لبرنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية في منظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا.
ميشيل ليسا دي أوليفيرا هي المنسق العام لبرنامج الغذاء والتغذية في وزارة الصحة في البرازيل.
أنجيليكا د. توتاسي-لوزادا هي منسقة الإدارة الداخلية لتعزيز التغذية والسلامة والسيادة الغذائية، وزارة الصحة العامة في الإكوادور.
غيوسيبي روكو هو الأمين العام في وزارة الصحة الإيطالية ورئيس مجموعة العمل الوطنية لبرنامج عقد العمل من أجل التغذية.
لينا ماهي المسؤولة الفنية في دائرة التغذية للصحة والتنمية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا.

خلفية عامة

من خلال إعلان الأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٥ كعقد العمل من أجل التغذية (عقد التغذية)، ألزمت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الدول الأعضاء بالعمل المستدام والمتجانس على مدار عشر سنوات من أجل التغذية.[١] لا يقتصر برنامج عمل عقد التغذية على منح تبرير فريد محدد بفترة زمنية للدول والجهات الشريكة معها للنهوض بخطة التغذية العالمية (وهذا يشمل الأهداف العالمية لجمعية الصحة العالمية المتعلقة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال وأهداف التنمية المستدامة)، بل يسعى أيضاً إلى مواصلة النهوض بوضع التغذية على جدول أعمال صانعي السياسات على أعلى المستويات الدولية والوطنية. ويُعتبر برنامج عقد العمل من أجل التغذية وسيلة للمناصرة من أجل تنفيذ السياسات والبرامج، وزيادة الاستثمارات في مجال التغذية وتعزيز ومواءمة الجهود القائمة لضمان حصول الفئات السكانية على أنظمة غذائية صحية.

وتُعتبر الالتزامات القُطرية تجاه العمل من أجل التغذية عناصر رئيسية لدعم برنامج عقد التغذية في الاستفادة من وضع السياسات الحكومية وتنفيذ الاستثمارات والأعمال على أرض الواقع. ويتم حثّ الدول على وضع التزامات SMART - التزامات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة بمدة زمنية - مما يساعد جميع الجهات الرئيسية ذات العلاقة على فهم طبيعة الأعمال المقصودة وتحسين عملية تتبع مدى تنفيذ هذه الأعمال (على سبيل المثال، تعمل حركة توسيع نطاق التغذية على التعاون مع الدول الـ٦٠ الأعضاء فيها على جعل التزامات الدول الحالية التزامات ذكية). ويتم تتبع هذه الالتزامات، والتي يتم تقديمها بشكل رسمي للأمانة العامة لبرنامج عقد التغذية[٢]، بشكل منتظم من خلال التقييمات الذاتية القُطرية. خلال انعقاد الجمعية العمومية لجمعية الصحة العالمية في العام ٢٠١٧، كانت البرازيل والإكوادور أول دولتين تقدمان رسمياً التزامات طموحة وملموسة للعمل، تلتهما إيطاليا (وضعت عدد من الحكومات الأخرى التزاماتها، على سبيل المثال، لرفع مستوى التمويل المحلي للتغذية، ولكنها لم ترسل أية رسالة تأكيد رسمية حتى الآن). وقدمت الدول الثلاث ملخصاً حول كيفية ترجمة هذه الالتزامات إلى أعمال على الأرض، وكذلك حول بعض التحديات التي واجهتها.

طفل يأكل فاكهة الكاجو، وهي شائعة في أسواق البرازيل المحلية
FAO-Giuseppe Bizzarri©

البرازيل

وضعت حكومة البرازيل مجموعة من ٣٨ التزاماً، وصنّفتها ضمن مجالات العمل الستة لبرنامج عقد التغذية وحددت التدابير السياساتية المحددة التي ستعمل على تنفيذها لتحقيق الأهداف التي وضعتها. وتشكل هذه الالتزامات جزءاً من خطة الدولة الوطنية للتغذية والأمن الغذائي للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، ووُضعت لها إرشادات وغايات وموارد وأدوات للتقييم والرصد، وتم إشراك مختلف قطاعات الحكومة والمجتمع لتحقيق هدف مشترك يتمثل في توفير أنظمة غذائية كافية وصحية.

ويتم تنفيذ آلية التنسيق متعددة القطاعات في البرازيل من قبل الغرفة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي، والتي تتشكل من

[١] القرار الذي صادقت عليه الجمعية العمومية في ١ نيسان/إبريل ٢٠١٦، رقم ٢٥٩/٧٠، برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥).
A/RES/70/259 - https://undocs.org/A/RES/70/259.

[٢] من خلال القرار A/RES/70/259، فوّضت الجمعية العمومية للأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للعمل كأمانة عامة لبرنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

زبون يشتري الخضروات الطازجة من رف للخضار في سوق في المدينة بإيطاليا
FAO-Alessia Pierdomenico©

٢٠ وزارة وأمانة خاصة، في حين يقوم المجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذوي بمراقبة ورصد هذه الآلية، والذي يتكون بموجب القانون من ممثلين لما يصل إلى ثلثي ممثلي المجتمع المدني (بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، صغار المزارعين وفئات السكان الأصليين)، بينما يتشكل الثلث الأخير من الجهات الرئيسية ذات العلاقة الحكومية من أجل ضمان مشاركة اجتماعية فاعلة ومجدية.

وتتمثل أولوية البرازيل في برنامج عقد التغذية في إحراز تقدّم على صعيد الحدّ من عوامل الخطر وتعزيز الممارسات الصحية للوقاية من الأمراض غير السارية ومنعها، على النحو المُعلن في الخطط الوطنية لتتبع الأمراض غير السارية ولتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. لقد أدى برنامج عقد التغذية إلى رفع مستوى الدعم السياسي لجدول أعمال التغذية في البرازيل وهو ما يثبته إطلاق برنامج جديد لمنع انتشار السُمنة بين الأطفال والحدّ منها. كما زادت مخصصات الميزانية لأعمال التغذية (ضمن وزارة الصحة) بنسبة تزيد على ٤٠٪ في السنوات الأربع الأخيرة، وأصبحت الأجندة التنظيمية في الوقاية من السُمنة أولوية حالية في الصحة العامة.

الإكوادور

فيما يتعلق بالإكوادور، ساهمت الالتزامات التي تم وضعها تحت مظلة برنامج عقد التغذية في تأكيد الحكومة مجدداً على مسؤوليتها تجاه مكافحة جميع أشكال سوء التغذية طوال دورة الحياة، واستحداث أعمال للتصدّي لمحددات الصحة والتغذية.

وقد عملت الحكومة مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة من المؤسسات العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، ومن الجمهور، لوضع خطة متعددة القطاعات للغذاء والتغذية في الإكوادور للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٥. وقد انطوت عملية وضع الخطة على تحديد المعيقات ومواطن القوة المتصورة لتنفيذ الأعمال من قبل الأطراف الرئيسية التي تتشارك في المسؤولية عنها. وبعد إجراء عملية التعرف على السياق المحلي، وبفضل الالتزام السياسي القوي من السلطات العليا، يجري العمل حالياً على تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة. وهذا بدوره يعني عملياً تقديم رزمة من الخدمات ذات الأولوية ومن التدخلات في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز اللوائح والاستراتيجيات التي تهدف إلى تشجيع وضع نظام غذائي صحي ونشاط بدني، واتخاذ إجراءات ملموسة لصالح الصحة خلال الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من الحياة.

إيطاليا

بدأت إيطاليا بالعمل على برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية من خلال إطلاق «مجموعة العمل الوطنية المعنية بالتغذية» في تموز/يوليو ٢٠١٧. وقامت مجموعة العمل الوطنية الإيطالية المعنية بالتغذية، والتي تضمّ بين أعضائها جهات متعددة القطاعات ومتعددة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة، على تنفيذ «مشروع ميتا» Meta-Project وهو مشروع ذو بُعد وطني ودولي.

وكأول عمل وطني، أطلقت الدولة بوابة «عقد من العمل من أجل التغذية» في تموز/يوليو ٢٠١٨ على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة لمشاركة المعلومات المتعلقة بالصحة والأنظمة الغذائية الصحية من قبل معاهد الأبحاث الوطنية والوزارات المشاركة في مجموعة العمل الإيطالية المعنية بالتغذية. وستركز الخطوات اللاحقة على وضع بروتوكول جديد، في أعقاب اتفاقية الحكومة للعام ٢٠١٥ [٣] مع قطاع صناعة الأغذية بشأن «الأغذية المصنّعة» لتحديد العديد من فئات المنتجات (المخبوزات والحبوب والحلويات والمشروبات غير الكحولية، إلخ) التي يلتزم قطاع صناعة الأغذية بالحدّ من مستويات السكر والدهون المشبعة والدهون غير المشبعة والملح فيها، مع بذل جهود متواصلة لتعديل أحجام المنتجات وتقديم معلومات إضافية حولها على الملصقات.

وعلى هامش مساهمتها في العمل الدولي، تهدف إيطاليا إلى إطلاق «نموذج النظام الغذائي التغذوي»، كمثال على الأنظمة الغذائية المستدامة والمحلية التي تحترم المجتمعات المحلية وخصوصياتها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وستتم بلورة النموذج من خلال النقاشات التي تجري بين مختلف الدول حول الأنظمة الغذائية الصحية التقليدية والمستدامة، مثل نظام حوض البحر الأبيض المتوسط الغذائي، بوصفه أداة فعالة في مكافحة كافة أشكال سوء التغذية (بما فيها السُمنة والوزن الزائد، ونقص المغذيات الدقيقة).

الخاتمة

يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأول حول تنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية على ضرورة توسيع نطاق تنفيذ البرنامج وزيادة الاستثمارات من أجل التغذية وتعزيز الانسجام بين السياسات وزيادة عدد الالتزامات الوطنية (ليس لدى عقد التغذية نفسه تمويلاً إضافياً، لكنها تشجع البلدان نفسها على تسريع الجهود). وهناك حلول ممكنة للحدّ من جميع أشكال سوء التغذية، لكنها تتطلب وضع طموح وعمل عالمي أكبر مما هو مطروح حالياً. وفي ظل وجود ثلاث دول فقط وضعت التزاماتها بطريقة رسمية، نأمل أن تتبعها في ذلك دول أخرى لتسهم في تحقيق غايات التغذية العالمية والغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي، وأهداف التنمية المستدامة.

[٣] www.salute.gov.it/imgs/C_17_pubblicazioni_2426_ulteriorallegati_ulteriorallegato_0_alleg.pdf

المراجع

تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعقد التغذية (2016-2025). تقرير الأمين العام
https://undocs.org/ar/A/72/829

تعزيز العمل من أجل التغذية: دليل مرجعي للدول يستند إلى التوصيات السياساتية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)
www.fao.org/3/ca1505en/CA1505EN.pdf

أدوات متوفرة مباشرة على الإنترنت

WFP/Anne Poulsen
حديقة مدرسية مجتمعية في السنغال

مكتبة معلومات توسيع البرامج الزراعية المراعية للتغذية

تشتمل مكتبة المنتدى العالمي للخدمات الاستشارية الريفية، والمتوفرة على الإنترنت، على مجموعة كبيرة جداً من المعلومات المفيدة والمأخوذة من مصادر متنوعة والتي يمكن أن يستفيد منها كل من يعمل على الربط بين الزراعة والتغذية بشكل أفضل. وهذه المواد تشمل أنشطة وبيانات حقائق، وموارد تدريبية (مثل الحقيبة الجديدة لتدريب توسيع التعلم NELK، والمصممة للتعليم الموجه ذاتياً أو الشخصي)، وأدوات ودراسات حالة.

www.g-fras.org/en/home-nwg-library.html nelk.g-fras.org/index.php/en

مشاركة حلول التنمية الريفية بين بلدان الجنوب

RURAL SOLUTIONS PORTAL

عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD على تطوير منصة الحلول الريفية، وهي منصة قائمة على الويب تهدف إلى تعزيز عملية التعلم بين بلدان الجنوب لمشاركة الابتكارات والتكنولوجيا والعمليات والمنهجيات بين الدول والمناطق، بما فيها الحلول المتعلقة بتحسين مُخرجات التغذية.

www.ruralsolutionsportal.org

تحديث موقع الويب الخاص بوضع سوء التغذية الحادّ الوخيم

يحتوي الموقع الآن (المتوفر باللغتين الإنجليزية والفرنسية) على أكثر من 1800 مورد، بما فيه معلومات حول الفعاليات القائمة وبيانات التغطية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والأقاليم المأخوذة من لوحة معلومات التغذية للعام 2016 التابعة لليونيسف والتقديرات المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسف حول سوء التغذية لدى الأطفال.

www.acutemalnutrition.org

حملة من أجل الفتيات

NUTRITION INTERNATIONAL

بعد مرور سنة على إطلاق حملتها العالمية تحت اسم «بالتغذية الجيدة تنمو الفتيات»، تُطلق منظمة التغذية الجيدة المرحلة الثانية من هذه الحملة، والتي تشتمل على أدوات وسائل تواصل اجتماعي جديدة للفتيات لنشر رسالتهن وليصبحن مناصرات لبرامج تغذيتهن. من بين 600 مليون فتاة يافعة في العالم اليوم، تعيش 90% منهن في دول نامية ويواجهن معيقات إضافية في تحقيق إمكانياتهن. وتُعتبر التغذية الجيدة عاملاً أساسياً في تعلّم الفتيات، والذي بدوره يشكل محوراً حيوياً في إعدادهن لمستقبلهن المهني.

www.nutritionintl.org/shellgrowintoit

إعداد وصلات فيديو مجتمعية

منذ العام 2008، عملت مؤسسة ديجيتال غرين Digital Green على التعاون مع جهات شريكة جماهيرية وصغار المزارعين لإعداد أكثر من 6000 وصلة فيديو محلية ذات صلة بأكثر من 50 لغة. يغطي هذا الشكل من تشارك المعرفة القائم على وصلات الفيديو مواضيع مثل أهمية غسل الأيدي. ويتم تشارك وصلات الفيديو التي ينتجونها حول الرضاعة الطبيعية مع المجتمعات المحلية الريفية في الهند بهدف تحسين ممارسات تغذية الرضّع وصغار الأطفال. بعد أن يتم تحديد فجوات المعلومات، تختار منظمة التنمية أشخاصاً من المجتمع المحلي لتدريبهم على إنتاج أفلام الفيديو.

www.digitalgreen.org/videos

مزارعون يبيعون منتجاتهم في سوق بلدة فرانشانا في تشاد

اتجاهات جديدة للعامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ وما بعدها:

مخرجات الاجتماع السنوي للمجموعة القيادية في حركة توسيع نطاق التغذية SUN

التأمت المجموعة القيادية لحركة توسيع نطاق التغذية، والتي تتشكل من ٢٩ مناصراً للتغذية، لعقد اجتماعها السنوي خلال الجمعية العمومية الـ٧٣ للأمم المتحدة في نيويورك في العام ٢٠١٨. وبمناسبة مرور نصف المدة على وضع استراتيجية وخطة طريق حركة توسيع نطاق التغذية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠، استعرض الفريق الرئيسي النتائج الأولية لاستعراض منتصف المدة لحركة توسيع نطاق التغذية. وبناءً على التوصيات، فوّضت المجموعة القيادية اللجنة التنفيذية في الحركة لاستخدام النتائج وإجراء تقييم مستقل حول حركة توسيع نطاق التغذية للعام ٢٠٢٠.

وخلال الاجتماع، التزمت المجموعة القيادية في حركة توسيع نطاق التغذية بتنفيذ الأعمال التالية وحثّت الدول الأعضاء في الحركة ونظام الدعم فيها على تنفيذ هذه الأعمال:

١. **حماية وتشجيع وتعزيز التركيز على توسيع نطاق التغذية خلال الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من فترة حمل الأم وحتى بلوغ طفلها عمر السنتين.**
وقد أكدت المجموعة على ضرورة استخدام نهج قائم على الحقوق بحيث يشكل محوراً رئيسياً في استراتيجيات التغذية الوطنية ويركز على تغذية الفتيات والنساء طول فترة دورة الحياة - بما في ذلك التركيز على اليافعات خلال العقد الثاني من الحياة. ويجب تمكين الفتيات اليافعات ليصبحن عناصر تغيير من أجل تحسين التغذية (مثل تجنّب حمل المراهقات) ويجب إشراك الشباب كمناصرين للتغذية. تطورت حركة توسيع نطاق التغذية كمنصة للتعلّم والمشاركة والتعاون؛ على سبيل المثال، من خلال التقرير السنوي حول التقدّم المُحرز، والنشرات الإخبارية الشهرية، والملخّصات العملية، وأدوات التدريب، ودراسات الحالة، وندوات الإنترنت، والزيارات المتبادلة بين الأقران. لكن يمكن تعزيز هذا لدعم الدول في تطبيق الابتكار والتعلم في الممارسة العملية والتركيز على الدول الأكثر عرضة للتخلف عن إحراز التقدّم المرجو.

٢. **المحافظة على نهج حركة توسيع نطاق التغذية وتعزيزه بوصفها جهة رئيسية ذات علاقة متعددة القطاعات، وكحركة سياسية متعددة القطاعات لتحقيق الأثر والنتائج على صعيد التغذية.**
دعت المجموعة أعضاء شبكات حركة توسيع نطاق التغذية إلى التزام أعلى مستوى وتحقيق مستوى أكبر من الانسجام المؤسساتي. ويجب على جميع الجهات الرئيسية ذات العلاقة بالحركة التخلص من الذهنية «الانعزالية» والعمل على إيجاد روابط أقوى بين الشبكات لدعم القيادة الحكومية لقطاع التغذية، بما فيها تنسيق خطط وبرامج التنمية والعمل الإنساني في السياقات الهشة لتطوير قدرة الصمود طويل الأمد. ويجب على جميع الجهات الرئيسية ذات العلاقة المساعدة في تطوير القدرة على تنسيق وتنفيذ خطط التغذية في الدول الأعضاء في حركة توسيع نطاق التغذية.

٣. **تأمين أعلى مستوى ممكن من التبنّي الوطني وإعطاء الأولوية لتحسين قطاع التغذية.**
لقد تم التأكيد على ضرورة أن يكون للحكومات الوطنية دوراً تحفيزياً وأن تلتزم بوضع رؤية وخطة وميزانية موحدة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. والتعيين السياسي لمسؤول الاتصال والتنسيق الحكومي الخاص بحركة توسيع نطاق التغذية هو أمر ضروري لتعزيز هذا الأمر إذ يجب أن يتمتع هذا المسؤول بالتفويض الذي يمكّنه من الجمع بين القطاعات والجهات الرئيسية ذات العلاقة وضمان أن تكون التغذية أولوية رئيسية بالنسبة لها. ويجب توسيع نطاق مشاركة البرلمانيين والتي عليها التركيز أكثر على الالتزام السياسي لتعزيز القدرات البشرية من خلال الاستثمار في تغذية وصحة وتعليم مواطنيهم وتمكين النساء والفتيات.

٤. **يجب أن تكون المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي الاقتصادي للنساء والفتيات من بين الأولويات القصوى وتعميم هذا الأمر في نهج حركة توسيع نطاق التغذية والدول الأعضاء فيها.**
وستعمل المجموعة القيادية على دعم الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية من أجل وضع توجيه إرشادي للدول الأعضاء في الحركة حول كيفية توسيع نطاق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لتحقيق نتائج تغذوية أفضل على نحو خاص. وسيتم تعميم التوجيه هذا العام.

٥. **على الدول الاعضاء في حركة توسيع نطاق التغذية تضمين نهج للنظام الغذائي ضمن خطط التغذية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار سلسلة القيمة الغذائية الكلية من المزرعة إلى المائدة، وبلورة نهج أنظمة للتغذية يضمّ أنظمة الصحة والغذاء والحماية الاجتماعية.**
وقد دعت المجموعة القيادية إلى مشاركة استباقية وجوهرية أكبر مع القطاع الخاص، بمن فيهم صغار المزارعين والمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وركزت على أهمية تمكين الشبكات التجارية التابعة لحركة توسيع نطاق التغذية للقيام بذلك.

ومن شأن التوجيه الإرشادي الذي وفرته المجموعة القيادية لحركة توسيع نطاق التغذية أن يساعد في تشكيل التوجه الاستراتيجي للحركة هذا العام وما بعده، ويهدف إلى بلورة تصور للعمل في مختلف الدول الأعضاء في الحركة ونظام الدعم فيها.

ENN إنتاج شبكة التغذية في الطوارئ

ENN
شبكة التغذية في الطوارىء
العنوان: ٣٢ شارع ليوبولد أوكسفورد ١TW OX٤
المملكة المتحدة - بريطانيا

البريد الإلكتروني: office@ennonline.net **رقم الهاتف:** ١٨٦٥-٣٢٤٩٩٦ (٠) ٤٤+
رقم تسجيل الجمعية الخيرية: ١١١٥١٥٦ رقم تسجيل الشركة: ٤٨٨٩٨٤٤

للتسجيل من أجل الحصول على إصدار "التبادل الغذائي" Nutrition exchange، يرجى الذهاب إلى الرابط التالي:
www.ennonline.net

@theennonline @ENNonline ENN Online

النسخة العربية